



قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

البنك الدولي ينصحنا «بصون القديم»

[12]



الافتتاحية

2254 والشروط المسبقة!

جاء قرار مجلس الأمن الدولي 2254، ثمرة نشاط دبلوماسي وميداني عسكري للطرف الروسي في سياق العمل على دفع العملية السياسية إلى الأمام، ومن أجل إيجاد مرجعية دولية تنفيذية للحل السياسي للآزمة السورية.

السمة الأساسية في هذا القرار أنه يقوم على مبدأ التوافق، عبر التفاوض، وهو قرار مرئي يراعي مواقف الأطراف كلها، بدلالة أن الأطراف جميعها قد وافقت عليه، وبالتالي، فإن الشروط المسبقة على عملية التفاوض تخالف القرار نصاً وروحاً، وتعتبر خروجاً عنه. إن بدعة الشروط المسبقة، تعني العودة إلى مفهوم «الحسم والإسقاط» الذي من المفروض أنه أصبح وراءنا مع قبول الأطراف كلها بالحل السياسي كحل وحيد للآزمة السورية، كما أنها تعني حكماً استفزاز الطرف الآخر، ودفعه هو أيضاً إلى محاولة فرض شروط مسبقة، وفي الوقت نفسه، فإن مثل هذه الشروط تخالف مبدأ بحث السلال الأربع بالتزامن والتوازي، وتعتبر تفريطاً بالتقدم الذي حصل في هذا المجال، وبعبارة أوضح، إن أي شرط مسبق - ومن أي طرف كان - يعني وأد عملية التفاوض، ويعني بالنتيجة إعادة الآزمة إلى المربع الأول.

لا يحق لأحد أن يمنع أحداً آخر من بحث ما يراه مناسباً على طاولة التفاوض، لا بل من الطبيعي في ظل الصراع أن تطرح جميع القضايا، وأن يكون لكل طرف أولوياته الخاصة به، ولكن دائماً بما لا يعيق الحل السياسي وإطاره التنفيذي أي القرار 2254، ومن هنا، فإن المكان الأنسب لطرح جميع القضايا هي طاولة التفاوض نفسها، وفي هذا السياق، فإن المقترح الإجمالي الذي قدمته رئاسة منصة موسكو بعد الجولة السابعة من مفاوضات جنيف، والقاضي بعدم بحث الشروط المسبقة من خلال وسائل الإعلام، يعتبر حلاً إبداعياً لحل هذه الإشكالية، لا سيما وأن وسائل الإعلام لعبت على الدوام دوراً سلبياً باتجاه توتير الأوضاع، وتعميق الشرخ بين السوريين، وبالدرجة الأولى، وتحديداً في هذه القضية.

إن مقترح «الصمت الإعلامي» فيما يخص الشروط المسبقة لكل طرف، ليست مسألة شكلية، بل يعني قطع الطريق على القوى المتشددة، وترحيل القضايا الإشكالية إلى المكان الذي يمكن من خلاله التفاهم حولها، والوصول إلى توافقات بشأنها، وكي لا تبقى لغماً قابلاً للانفجار تتم من خلاله عرقلة العملية التفاوضية.

إن اللحظة التاريخية الراهنة، تعتبر لحظة مفصلية في اتجاه تطور الآزمة السورية، ودفع الحل السياسي إلى الأمام، فانهيار قوى الإرهاب، والآزمة المستفحلة بين دول مجلس التعاون الخليجي، واتفاق خفض التوتر الأمريكي - الروسي، وبداية الاختراق الجديد الذي حدث في الجولة السابعة، والتقدم المستمر للدور الروسي على المستوى الدولي، كلها تعتبر مؤشرات هامة، وفرصة تاريخية لإحداث اختراق آخر في جولة جنيف القادمة، وإجراء مفاوضات مباشرة بين النظام والمعارضة، والوصول إلى توافقات على أساس القرارات 2254، وتمكين السوريين من تقرير مصيرهم بأنفسهم.

شؤون عربية ودولية



الحراك الفلسطيني...
لاستلام زمام المبادرة

18

شؤون محلية



تأخير العودة
جمر تحت الرماد

07

ملف «سورية 2017»



لماذا جرى التقدم
في الجولة السابعة؟

06

شؤون عمالية



رابحة..
فلا تخسروها

02

رابحة.. فلا تخسروها



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الشعب والدستور

أكثر القضايا عرضة للمخالفات الدستورية والتي كانت أثارها موجعة هي القضايا المتعلقة بمصالح وحقوق الفقراء، ومنهم العمال الذين كان وقع الأزمة عليهم شديداً، ومع هذا فإن «الناطقين» المفترضين باسمه تحت قبة البرلمان وغيرها من المواقع يغضون الطرف عن قضاياهم، وخاصة مستوى معيشتهم الذي وصل إلى مستويات لا يبر من العبود ولا الصديق، وهي استحقاق دستوري بامتياز حمل الحكومات مهمة تطبيقه وتنفيذه، وهذا ما لم تقم به تلك الحكومات المتعاقبة، بل ذهبت بعيداً في اتخاذ الإجراءات الكفيلة على إدامة فقره وتعتيره، وفي هذا السياق لم نر من يمارس دوره الرقابي التشريعي من أجل محاسبة الحكومات على فعلتها، باعتبارها مكلفة دستورياً في تأمين فرص العمل ومستوى معيشي كريم.

السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو: كيف تعامل أعضاء المجلس مع العشرات بل المئات من المخالفات الدستورية التي لها علاقة بمستوى معيشة الفقراء، وبمستوى الحريات العامة، والحقوق الديمقراطية، وحق التعبير وحق الدفاع عن المصالح التي أقرها الدستور؟ أم أن المخالفات الدستورية قابلة للتأويل وفقاً للمصالح؟

لقد بُح صوت العمال في مؤتمراتهم وخارجها، مطالبين بحقوقهم في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم، من خلال ما أكدته الدستور السوري لهم، وهو حقهم بالإضراب عن العمل وحق النظم، وهي أشكال مشروعة للطبقة العاملة من أجل انتزاع حقوقها من ناهبي قوة عملها، وهذا النهب الجائر لقوة العمل تحميه القوانين والتشريعات التي أقرها مجلس الشعب في لحظات، والتي أكد الدستور الجديد على تعديلها بما يتوافق مع ما أقره الدستور، ولكن لا حياة لمن تنادي.

الجانب الآخر من المخالفات الدستورية الفاقعة، هي المادة الثامنة في الدستور التي مازالت مفاعيلها سارية بحكم العطالة وقوة الأمر الواقع، وانعكاسها على الطبقة العاملة واضحة أثارها، حيث حُجبت عن العمال إيصال القيادات النقابية المستقلة في قرارها وتوجهاتها عن الوصول إلى المواقع النقابية القاعدية وغيرها ديمقراطياً واستمرار العمل بالقائمة المغلقة، وهو النظام المعمول به «بالانتخابات» النقابية والعمالية سيجعل العمال يتحركون خارج هذا الإطار، وليس خارج الحركة النقابية التي هي قاعدة المواجهة مع قوى رأس المال بأصنافه وأوانه المتعددة.

إن الديمقراطية الشكلية ستجعل الأمور أكثر تعقيداً مما هو كائن الآن، والطبقة العاملة السورية ستقول كلمة الفصل بكل ما يتعلق بمصالحها الوطنية والديمقراطية والسياسية.

عند المدخل الجنوبي لمدينة دمشق تقبع الشركة العامة لصناعة الكابلات، واحدة من الشركات القليلة التي استطاعت الصمود ومواصلة الإنتاج خلال الأزمة، فرغم وقوعها في منطقة لطالما عرفت بسخونتها، وتعريضها إلى قذائف نالت جانبا من بنائها، وتسرب قسم كبير من عمالها الخبرة بفعل الحرب، إلى جانب التضيق والحصار الاقتصادي، فإنها تمكنت من الاستمرار في تغذية السوق المحلية والمؤسسات العسكرية بمختلف احتياجاتها من الكابلات والنواقل، ويعد العامل الرئيس الذي مكّنها من الصمود، هو إصرار العمال على مواصلة القدوم إلى الشركة، وتشغيل خطوط الإنتاج رغم ما ينطوي عليه ذلك من مخاطرة.

وما يزيد الطين بلة واقع السقوف المغلقة للرواتب والفئات، ما تسبب في وجود عشرات العمال ممن لم يستفيدوا من الزيادة الدورية، التي تمنح كل سنتين منذ أكثر من عقد، بسبب وصول رواتبهم إلى سقفها، ما يستدعي بالضرورة إلغاء هذه السقوف، أو على الأقل رفعها بما يتناسب مع الوضع المعيشي اليوم، إلى جانب ضرورة إعادة النظر في التعويض العائلي، الذي لا يساوي شيئاً هذه الأيام والأمر ذاته ينطبق على تعويض الاختصاص والحوافز، وكذلك بدل الوجبة الغذائية وهو 30 ليرة وهي لا تكفي الآن لشراء بيضة.

كي ننقذ قطاع الدولة؟!

علينا ألا ننسى أن العمال استمروا في المجيء إلى شركة الكابلات مخاطرهم بأرواحهم، وعلى حسابهم في كثير من الأحيان، متمسكين بلقمة عيشهم وشركتهم، ما حال دون وصول النزاع المسلح إليها، وهو ما يجعل لزاماً على الشركة اليوم وقد استعادت جانباً من عافيتها أن تردّ لعمالها بعضاً من عطائهم، أو أن تنصفهم في الأجور على أقل تقدير.

إلى جانب ذلك ينبغي على الحكومة أن تمنح التسهيلات والإعفاءات التي من شأنها أن تعين الشركة على المضي قدماً ومنافسة القطاع الخاص بدلاً من إرهاقها بالإجراءات البيروقراطية، التي تستنزف الوقت والمال دون فائدة، وتعديل القوانين والأنظمة التي أكل الدهر عليها وشرب في أقرب وقت.

الشركات التي جاؤوا منها، والتي ما تزال متوقفة أو عاملة بحدودها الدنيا فقط، وليست في حاجة إلى عمالة تثقل كاهلها، وفي المقابل: فإن الشركة العامة للكابلات تبدي رغبتها في الاحتفاظ بهم، بدلاً من البحث عن عمال آخرين وتدريبهم مرة أخرى.

مطلب ملح

إعادة نظر في النظام الداخلي للشركة، أو في قانون العمل، والفترة التي يحددها للنذب، يعد مطلباً أساسياً بالنسبة للعمال، ولا سيما أن ظروف الأزمة تستدعي تطوير القوانين القائمة، بدل التمسك بالعقليات السابقة، التي ما عادت تصلح في زمن الحرب، إذ ينبغي أن تكون القوانين سنداً للعمال ولمنشآت قطاع الدولة، لا عبئاً عليهم.

المعيشة ثم المعيشة

غلاء المعيشة وانحسار القدرة الشرائية للأجور، هم مشترك يتقاسمه سائر العمال السوريين، ورغم أن المعطيات تشير إلى أن شركة الكابلات تحصد الأرباح خلافاً لكثير من الشركات التي تؤمن بالكاد أجور عمالها، إلا أن الوضع المعيشي للعمال ليس أحسن حالاً، إذ لا يتعدى متوسط الأجور 25 ألف ليرة كما تؤكد اللجنة النقابية، أما العمال القدامى فتصل أجورهم إلى 35 ألف ليرة. فماداً تفعل هذه الأجور اليوم، وهي لا تكفي حتى الأسبوع الأول من الشهر، كما تؤكد الدراسات الاقتصادية؟

ولا سيما مؤسسة الكهرباء، والتي فاقت ديونها 2 مليار ليرة سورية.

حال العمال

ويبلغ عدد العاملين في الشركة 445، ما بين عامل إنتاج وإداري وخدمات، بينهم 349 عاملاً دائماً، وعدد محدود من العمالة السنوية والموسمية، ولتغطية نقص العمال الذي واجهته الشركة بفعل ظروف الحرب، تم نذب عمال من شركات أخرى، أبرزها: الشركة الخماسية وشركة الزجاج وشركة المغازل وشركة بردى، وكان هؤلاء العمال البالغ عددهم 76 عاملاً بمثابة جرعة إسعافية للشركة، إذ اكتسبوا الخبرات اللازمة للعمل، وباتت على عاتقهم مسؤوليات كبيرة تجعل من غير الممكن التفريط فيهم وبالمهارات التي طوروها.

لكن المشكلة التي واجهها هؤلاء العمال هي القوانين التي لا تجيز نذب العامل أكثر من أربع سنوات فقط، يعاد بعد انتهائها إلى شركته الأم، أو يصدر قرار بنقله إلى الشركة التي نذب إليها، وفي المقابل: فإن النظام الداخلي للشركة ينص على عدم توظيف من لم يحصل على شهادة التعليم الأساسي «الإعدادية»، ولذلك يصبح من غير الممكن تعيين العمال المندوبين الذين لا يحقق معظمهم هذا الشرط.

وما بين قانون العمل والنظام الداخلي للشركة يواجه عشرات العمال المندوبين مصيراً لا يدركونه، إذ ليس في وسعهم بالطبع العودة إلى مقاعد الدراسة، ولا الرجوع إلى

■ غزل الماغوط

عن الشركة

وتتبع الشركة للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية، وتنتج الكابلات الكهربائية النحاسية المعزولة بالبلاستيك، وكابلات التحكم والنوازل الهوائية للتلفزيون، وكابلات الهاتف والنواقل الكهربائية للتمديدات المنزلية والأمراس العارية لنقل التوتر العالي والمنخفض.. وأبرز زبائن الشركة مؤسسنا توزيع ونقل الكهرباء، ومؤسسة الاتصالات، والعديد من شركات القطاع العام والخاص والسوق المحلية.

واقع الشركة

وتقدر أرباح الشركة خلال الربع الأول من هذا العام بنحو 462 مليون ليرة سورية، ورغم كونها شركة رابحة وأخذت في النمو إلا أنها تواجه صعوبات عدة في مقدمتها على صعيد الإنتاج، الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي، والتي تتسبب بأعطال في أجهزة القيادة والأجهزة الإلكترونية، كما تتطلب الاعتماد على محركات الديزل، ما يزيد تكاليف الإنتاج، إضافة إلى صعوبة تأمين المواد الأولية، والقطع التبديلية من الأسواق الخارجية، بسبب العقوبات الاقتصادية، ما يفاقم أيضاً التكاليف اللازمة للإنتاج، بالتزامن مع صعوبة تأمين القطع الأجنبي، وارتفاع ديون الشركة على القطاع العام،

الحرفيون.. «عاشين بلا شغل»

يعد النشاط الحرفي من أهم الأنشطة الاقتصادية من حيث الإبداع المهني والتنوع الواسع في الإنتاج.

■ سليم أحمد

فهو يشكل حلقة وسيطة بين الإنتاج الآلي الواسع، كما هو في المعامل والمنشآت الصناعية الكبيرة التي تعمل على مبدأ تقسيم العمل وتسلسله على خطوط الإنتاج، وبين الحرف اليدوية التي كانت ومازال الكثير منها سائداً في المدن والمناطق إلى فترة زمنية قريبة، مثل صناعة السجاد اليدوي والحفر على الخشب وصناعة الزجاج والجلود والنسيج، وغيرها من المهن التي اكتسبت سورية بسببها شهرة واسعة لجودة وجمالية صناعتها اليدوية منذ فجر التاريخ، إلى أن بدأت تلك الحرف تتآكل وتتساقط الواحدة تلو الأخرى بسبب عوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية، ولكن العامل الأهم في ذلك هو إهمال الحكومات المتعاقبة، وعدم دعم أصحاب تلك الحرف بالحفاظ على هذه الصناعات التي هي جزء من ثقافتنا الوطنية وحضارتنا التي صنعها شعبنا بعرقه ودمه، وحافظ عليها لقرون طويلة، لدرجة أنها طُبعت سورية بطابعها وأخذت جزءاً من اسمها، كما هي حال صناعة الزجاج والنسيج التي اشتهرت بها دمشق فسميت بعض المنتجات باسمها كالقماش المسمى «دامسكو».

ما نود قوله والإشارة له، هو الواقع الذي تعيشه الآن الصناعات الحرفية ويعيشه الحرفيون، وما يتعرضون له منذ عقود وحتى الآن، من حصار وتضييق حقيقيين بشتى الوسائل والطرق التي دفعت الكثير من أصحاب الحرف إلى إغلاق منشاتهم الحرفية وتحولهم إلى عاطلين عن العمل، ملتجئين بذلك بجيش المعطلين عن العمل الذي اتسع قوامه في الأعوام العشرين الأخيرة، بسبب النهج الاقتصادي الليبرالي الذي أخذ يدمر كل ما له علاقة بالاقتصاد الحقيقي، الصناعي



والزراعي، لتتسع بالتالي كل أشكال النشاط الاقتصادي الريعي، الذي يحقق أرباحاً طائلة دون تكاليف حقيقية أو مردود حقيقي يعكس نفسه على نسب النمو التي تؤدي إلى تنمية حقيقية تساهم في حل الأزمات الاجتماعية الاقتصادية المستعصية. لقد لعبت تلك السياسات الليبرالية الدور الأساسي في ضمور الصناعات الحرفية الأساسية، وهذا ما أشار إليه التنظيم الحرفي في مؤتمرات واجتماعاته المختلفة، حيث أكد على تأثير الصناعات الحرفية مثل الموبيليا والتريكو بسياسة فتح الأسواق على مصراعيها أمام البضائع الأجنبية قبل الأزمة، وخاصة الصينية والتركية منها، ومنافسة تلك البضائع للمنتجات المحلية للحرفيين، بسبب أسعارها المنافسة، الرخيصة بالنسبة للبضائع

المنتجة محلياً، والتي تكاليفها الإنتاجية عالية بسبب الضرائب الكبيرة التي يدفعها الحرفي، وارتفاع أسعار استجرار الطاقة، بالإضافة للضرائب المتعددة المفروضة على فواتير الكهرباء وغيرها الكثير من التكاليف الإضافية، التي تجعل المنتج المحلي للحرفيين غير قادر على المنافسة مع ما هو مستورد من بضائع على الخارج. لقد طالب الحرفيون في مؤتمراتهم هذا بضرورة تخفيف الضرائب عن كاهل صناعاتهم، حتى تساهم بدورها في دعم الاقتصاد الوطني، وحل المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والفقر اللذين ارتفعت نسبتهما إلى حدود خطيرة، تهدد بتفجير الكثير من القضايا الاجتماعية، التي أخذ المجتمع يلمسها ويستشعر خطرها الحقيقي عليه.

عمال بلدية «باب جنة» في الجحيم!

باب جنة قرية جميلة تقع على السفوح العليا الغربية لجبال اللاذقية، وترتفع عن سطح البحر قرابة «1000» متر. تتبع إدارياً لناحية صلنفة - منطقة الحفة. ويقال إن اسمها سرياني وتعني «الحديقة ذات الشجر». تعتمد على زراعة الأشجار المثمرة لاسيما التفاح والكرز والإجاص، كما تزرع التبغ والحبوب. وتسهم في تزويد بلدة صلنفة بالماء والخدمات والفواكه. ويعمل أبناء القرية في الزراعة والسياحة، وقد ساهم جوارها مع بلدة صلنفة بتطورها، فشهدت حركة اصطيف سنوية كبيرة، وأقيمت فيها عدة منشآت سياحية في ظلال غابات الدلب والشوح والعذر.

هذه القرية الجميلة الوداعة، والتي يقوم بخدمتها مجموعة من عمال النظافة المهضومة حقوقهم، تقدموا إلى جريدة قاسيون بعرض مطالبهم والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

إلزام الجهة المعنية ذات العلاقة بدفع الرسوم المستحقة عليهم إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية. فهم ومنذ أكثر من عشر سنوات محرومون من سحب القروض على رواتبهم لهذا السبب. من المتعارف عليه وحتى في أكثر الدول تخلصاً، أن عمال النظافة مشمولون بالضمان الصحي، ويمنحون اللباس والوجبات والحوافز.. إلا عمال باب جنة!

الشتاء في هذه القرية يمتد لأكثر من ستة أشهر، تتخلله العواصف المطرية والثلجية ويعاني عمال النظافة الأمرين من شدة برودة الطقس، حيث لا تدفئة ولا من يحزنون! ما يضطرون إلى إحضار حطباتهم من بيوتهم للتدفئة.

حاول بعض العمال تقديم طلبات نقل إلى البلديات المجاورة، هرباً من الظلم والحرمان، إلا أنهم اصطدموا بمسؤولين تمرسوا على اتخاذ القرارات الصارمة ضد مصلحة العمال، وبالتالي ضد المصلحة العامة.

«قاسيون» تضمّ صوتها إلى أولئك العمال المضطهدين وتطالب بإنصافهم وإعادة حقوقهم

■ اللاذقية - مراسل قاسيون

الطبقة العاملة



موريتانيا - الاضراب مستمر

دخل منذ 12 تموز حوالي 95 بالمائة من العاملين في شركة توتال بموريتانيا في إضراب مفتوح عن العمل، ويطالب عمال الشركة المحلية التابعة للمجموعة الفرنسية بدفع مقابل ساعات العمل الإضافي، وتحمل الشركة للضريبة على الأجور، كما أنهم يعترضون على استخدام الشركة العمال غير الماهرة.

ووفقاً لأحد أعضاء الاتحاد العام لعمال موريتانيا فإن الشركة كانت قد تعهدت بتحسين أوضاع رواتب موظفيها، لكنها لم تحدد مستوى هذا التحسين أو المستفيدين منه، قائلاً إن المفاوضات ستتواصل لحين تنفيذ هذا الوعد.

وأضاف ممثل العمال ومدير المشتريات بالشركة: إن العمال ثابتون على موقفهم لحين فتح الشركة لنقاش جاد معهم. وكان قد تلقى عمال توتال المضربون دعماً وتضامناً من زملائهم في مجموعة توتال بفرنسا.



مصر - الجامعة الأمريكية

اعتصم عمال الجامعة الأمريكية يوم 16 تموز اعتراضاً على تسريح 36 عاملاً من أصل 186 من المقرر الاستغناء عنهم أيضاً، مع نهاية شهر آب المقبل ومازال الاعتصام مستمراً حتى يتم التراجع عن هذه القرارات الظالمة، وقال أحد العمال لوسائل إعلام: أنهم أعلنوا الاعتصام والإضراب عن العمل داخل الجامعة الأمريكية اعتراضاً على قيام الإدارة بتسريح 36 عاملاً من عمال النظافة بالجامعة بشكل تعسفي وأضاف: نحن نعمل على الرغم من تدني أجورنا بالإضافة للهجوم المستمر على حقوقنا، فقط لنؤمن الحد الأدنى من المعيشة لأسرنا، وأشار أن إدارة الجامعة أبلغت العمال بأنها سوف تستعين بمكتب توريد عمالة لتولي أعمال النظافة والأمن داخل الجامعة، وأنها لن تجدد عقود عمل 186 عاملاً من عمال النظافة.



صربيا - تضامن العمال

نفذ العشرات من عمال وقفة احتجاجية تضامنية في صربيا مساء يوم 16 تموز بوسط مدينة نوفي ساد، لدعم اعتصام عمال شركة فيات، الذين أضربوا عن العمل للمطالبة بتحسين الأجور وتحسين ظروف العمل، ويعتبر مصنع فيات في صربيا متوقفاً تماماً عن العمل بسبب الإضراب، وقد أقام العمال هذه الوقفة الاحتجاجية لدعم مطالب العمال المضربين عن العمل، ولاقت الوقفة والمطالبات بتحسين أوضاع العمال قبولاً من الجماهير المحيطة التي قامت بالتصفيق بشده للتهنئات والخطب الصادرة عن العمال. هذا وقد أقيمت الوقفة وسط مراقبة ضعيفة من قبل شرطة مدينة نوفي ساد، دون أدنى تدخل ملحوظ، وما زال العمل متوقفاً وفي انتظار استجابة الشركة لمطالب العمال لاستئناف الإنتاج مرة أخرى.



كوريا الجنوبية - عمال هيونداي

أعلن اتحاد عمال شركة هيونداي عزمه الدخول في إضرابات واعتصامات عمالية إثر التصويت الذي أجري خلال يومي 13-14 تموز، حيث صوت 33.145 من أعضاء الاتحاد وما يمثل نسبة 65,93% من الأعضاء لصالح الدخول في اعتصام عمالي في حال فشل المفاوضات الجارية بين النقابة وإدارة الشركة، حول رفع الأجور العمالية، وقال الناطق الرسمي أيضاً إن مسؤولي النقابة سيعقدون اجتماعاً لاتخاذ قرار بشأن المبادئ التوجيهية لأعضاء النقابة في حال تقرر دخولهم في الاعتصام. يطالب مسؤولو نقابة عمال هيونداي برفع الحد الأدنى للأجور لعمال الشركة بمبلغ 154.883 وون كوري، «136 دولاراً أمريكياً»، مع استخدام الأرباح الصافية التي جنتها الشركة العام الماضي، لدفع علاوات بنسبة 30% لعمال الشركة.

حول قانون العاملين وتعديلاته



من المؤكد أن قانون العاملين الأساسي بحاجة إلى تعديلات وخصوصاً بعد مرور 13 عاماً على إصداره وتغير الظروف المعيشية، وإصدار الدستور الجديد عام 2012 كل هذه العوامل تتطلب تعديل القوانين لتتوافق مع كل ما ذكرناه، ولا سيما القوانين التي تتعلق بمعيشة شريحة واسعة من المجتمع، وهم فئة الموظفين والعمال الحكوميين.

المادي والوظيفي، بل هي مجرد تعديلات سطحية وتجميلية إذا ما أردنا مدحها فرفع نسبة تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين إلى 5% من الملاك العددي ومشاركة وزير التنمية الإدارية في اقتراحات أصول التعيين والتعاقد للجهات العامة ومنح العاملة إجازة أمومة مدة 120 يوم عن أولادها الثلاثة و رفع قيمة بعض التعويضات، كل هذه ليست تعديلات جذرية، فالحكومة لم تقدم على التعديلات الجذرية ولم تلاحظ الحكومة في مشروع قانونها الدستور الجديد، وتحذف منه المواد التي تتعارض وأحكامه وخصوصاً التي تحرم على العمال والموظفين الانتساب إلى الأحزاب والجمعيات، والتي تمنعهم من تنظيم الاجتماعات، والمواد التي تتعارض والمادة 8 من الدستور، حيث لا يحق للمسؤول الحزبي المشاركة بأية لجان، وليس له أي دور أو امتيازات في المؤسسات الحكومية والدولة.

القادم أخطر!

ولكن الملفات أكثر: هو كلام الحكومة عن إجراء تغييرات جذرية تطل قانون العاملين في المرحلة القادمة، والتي تلحق الحكومة به إلى إصدار قانون خاص لكل قطاع على حدة بحجة خصوصيته «هذا ما تتم معالجته عادة من خلال الأنظمة الداخلية» وهو ما يعني تقسيم العمال وتنشيت نضالهم، وربما تتجه الحكومة إلى إلغاء جمعياتهم ونقاباتهم مستقبلاً.

بمثابة الخطف أيضاً.
لا لرفع سن التقاعد؟
أما عن رفع السن التقاعد إلى 65 بالنسبة إلى الفئة الأولى، فهذا رفع لا مبرر له إطلاقاً وليس في مصلحة العامل أيضاً فمن حق العامل أو الموظف أن يرتاح بعد أن قدم سني عمره في العمل، فكيف يمكن تمديد خدمته 5 سنوات إضافية؟ أم أن الحكومة تريد السير بإجراءات تقشفية على حساب العمال والموظفين.

لم تلغ المادة 137
بدل أن تلغ الحكومة إلى إلغاء التسريح التعسفي وإلغاء المادة 137 ومفاعيلها التي أدت إلى تسريح مئات العمال والموظفين ظلماً ومن دون مبرر، تحاول الحكومة في هذه التعديلات تجميل هذه المادة بإنشاء لجنة تظلم تضم في عضويتها الاتحاد العام لنقابات العمال، فإذا كانت الحكومة جادة في إنصاف العامل لماذا لا يتم إشراك اتحاد نقابات العمال بلجان التسريح أيضاً، وإذا كان القانون يسمح للحكومة إصدار قرار التسريح من دون تبرير أو تعليل، فعلى أي أساس سيتظلم العامل؟؟؟

تحسين وضع العامل؟
قياس التعديلات التي رأيناها بالأسباب الموجبة التي ساقتها الحكومة، يتبين الفارق الكبير بينهما فلم نر أية تعديلات جوهريّة على القانون تنصف الموظف والعمال وتساهم بتحسين وضعه

هذا الأمر إلى الجهة صاحبة الحق بالتعيين، لأنها الأقرب إلى واقع العمل ووضع عبارة «يجب» بدلاً من «يجوز» لوضع حد لحالات المحسوبيات والفساد. فرفع سوية العامل وتحصيله العلمي يصبان في صالح العامل والمؤسسة أيضاً.

الترفيه حق للعامل
التعديل الذي طرأ على المادة 24 و الحديث عن رفع علاوة الترفيه إلى 11% وذلك حسب تقييم كفاءة العامل فهذا ظلم للعامل، فعلاوة الترفيه الدورية تعتبر زيادة دورية على الأجر، وهي جزءاً من الأجر ومن حق العامل، لا يجوز ربطها بأي شيء، أو حرمانه منها، ويجب إلغاء عقوبة حجب الترفيه من باب الجزاءات أيضاً فتكريم العامل أو معاقبته تتم عن طريق المكافآت والحوافز، لا عن طريق الزيادة الدورية.

لماذا التفريق؟
أما التعديل الذي طال المادة 98 فقد أضيف إليها ما يلي: أنه في حال ثبوت الاختفاء أو الخطف للعامل لدى الجهة العامة، تعد فترة خطفه أو اختفائه المبررة من خدماته الفعلية ويستحق عنها كامل الأجر، وتدخل في القيد المؤهل للترفيه. لماذا لم تتم معاملة العامل المعتقل الذي لم يثبت تورطه بأعمال إرهابية بالطريقة نفسها وخصوصاً أن القضاء قد قال كلمته وبرأه؟ ولماذا لم تتم معالجة أوضاع العمال المحاصرين في المناطق الساخنة، حيث غيابهم القسري بعد

■ ميلاد شوقي

ومنذ سنين كانت تتحدث الحكومة عن ضرورة إجراء تعديل على قانون العاملين الأساسي، ولكن ظل هذا المشروع طي الأدراج، إلى أن خرجت الحكومة الأسبوع الماضي لتعلن عن تعديلات على القانون رقم 50 لعام 2004، وقد جاء في الأسباب الموجبة ما يلي: تضمنت الأسباب الموجبة، وحسب رأي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الأسباب الموجبة فإنه من الضروري تجاوز بعض الصعوبات التي اعترضت واقع التطبيق العملي لهذا القانون، وتحسين واقع العاملين في الدولة، وتحقيق مزايا مادية ومعنوية جديدة وممكنة حالياً تنعكس إيجاباً على وضعهم الوظيفي والمعيشي وتساهم في الحفاظ على حقوقهم المكتسبة. ولغاية توفر الظروف الملائمة لإحداث تغييرات جذرية على القانون الأساسي للعاملين في الدولة بما يتضمن المراتب الوظيفية.

لا شيء في مصلحة العامل
التعديل الذي طرأ على المادة 13 والتي تضمنت إضافة فقرة «ز» التي تنص على أنه يجوز بقرار من الوزير المختص خلال مدة ستة من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي تعديل وضع العامل الدائم القائم على رأس عمله الحاصل على شهادة أعلى من الشهادة المعين على أساسها إلى إحدى وظائف الفئة الأعلى، كان من الأفضل ترك

من أول السطر

■ نبيل عكام

أهمية الإحصاء في الأمن الصناعي

الإحصاء هو جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها، لحوادث وإصابات المختلفة، بهدف الحد منها، والوصول إلى تلك القواعد والأسس العلمية التي تحد من تلك الإصابات. ويعتبر الإحصاء أحد أهم الأركان الأساسية لكل بحث علمي في كل العلوم. ويعتمد الإحصاء في الأمن الصناعي بشكل أساسي على سجلات إصابات وحوادث العمل المعتمدة في المنشآت الصناعية المختلفة، وهنا لا بد من التأكيد على أهمية هذه السجلات ودقتها. فالإحصاء لا يكون ذا فائدة علمية ومحققاً للغاية منه إلا إذا اشتمل على بيانات وتفاصيل دقيقة.

ويقسم الإحصاء في الأمن الصناعي إلى الأنواع التالية:

1- إحصاء عدد ونتيجة الإصابة مثال إصابة تتطلب إسعافات أولية فقط. إصابة تؤدي إلى عجز مؤقت، أو عجز دائم، إصابة تؤدي إلى الوفاة.

2- إحصاء أسباب الإصابة، فكل حادث سبب ما في بيئة العمل، وهي تقسم إلى قسمين: أ- أسباب متعلقة بالعامل مباشرة.

ب- أسباب فنية مختلفة مرتبطة بالتخطيط والتنظيم ونقص وسائل الوقاية وسوء بيئة العمل.

3- إحصاء أنواع الحوادث، والغاية منها: معرفة ظروف بيئة العمل التي تؤدي إلى الحوادث مثل السقوط، التصادم، دخول الأجسام الغريبة لجسم العامل، والاحتراق..... الخ.

4- إحصائية وقت وقوع الحادث: لمعرفة عدد الحوادث في كل وردية في العمل هل هي في النصف الأول منها، أو الثاني، ومعرفة أثر الإجهاد الذي يتسبب في زيادة عدد الحوادث. أما إصابات العمل التي تحدث بسبب المواصلات، والتي تحدث أثناء ذهاب العامل إلى العمل وعودته منه، مع العلم أن قانون التأمينات الاجتماعية، أقرها بشرط عدم تخلف العامل أو انحرافه عن الطريق الطبيعي، في حكم إصابة العمل وأعطاه كل ميزات وأحكام إصابات العمل الواقعة أثناء العمل. فهي عادة لا تدخل في هذه الإحصاءات، بل لها إحصاء خاص بها، كي لا تؤثر على النتائج العلمية الخاصة بالأمن الصناعي.

5- إحصاء موقع الإصابة في جسم العامل، للتعرف على الأعضاء في الجسم الأكثر تعرضاً للإصابة حيث يمكن تقسيم الجسم إلى: الرأس والرقبة، العينين، العمود الفقري، منطقة الصدر، ومنطقة البطن، الأذرع، الأصابع، الساقين.

6- إحصاء معدل التكرار وشدة الإصابة، وتحتسب من خلال عدد العمال ومجموع عدد ساعات العمل.

7- إحصائية نسبة المصابين إلى المعرضين للإصابة.

والسؤال الأهم: هل يوجد في معاملنا «قطاع خاص أو قطاع دولة» السجلات الضرورية الخاصة بإصابات العمل وحوادث العمل؟ وهل تتوفر تلك الإحصاءات الحقيقية؟ وإذا كانت هذه الإحصاءات متوفرة، لماذا لا نجد انعكاسها على بيئة العمل في المعامل وعلى العمال؟.

«المعارضة الوطنية الجذرية في أفضل أحوالها»



أجرت فضائية
«الميادين» بتاريخ
2017/7/19
حواراً مع عددٍ
من المعارضين
السوريين، في
إطار برنامج «لعبة
الأمم»، للحديث حول
التطورات السياسية
الأخيرة، وما يخص
الجولة السابعة من
مفاوضات جنيف،
وللوقوف عند «قضية
مستقبل المعارضة
السورية». نعرض من
خلال المحاور التالية
مجمال ردود رئيس
وفد منصة موسكو
مهند دليقان على
الأسئلة التي وجهت
له، وتعليقاته حول
ما طرح من أفكار
— كانت «ملغومة»
في كثير من الأحيان—
خلال الحلقة.

استمرار الأزمة وعدم الذهاب للحل
السياسي هو الخدمة الأفضل للعهد
الصهيوني».

المعارضة السورية متعددة

وفي الحديث عن وجود منصات عدة
وتشتت المعارضة، وصف دليقان
المعارضة السورية بأنها بطبيعتها
تعددية ومتنوعة، وقال: «هناك من
عقليته عقلية الحزب القائد، ولا يمكنه
أن يرى أي فصيل سياسي إلا بهذا
الشكل، أي: ينبغي أن يكون هناك
«بلوك» واحد حتى يستطيع أن يتفاهم
معه». مؤكداً أن المطلوب اليوم من
المعارضة السورية هو «التوافق على
الحد الأدنى، وأنها مضت خطوات
جديدة إلى الأمام بهذا المعنى، في
جولات لوزان ومن ثم جنيف».

النصر حليف للشعب السوري... وفقاً

وفي تعليقه على قضية وجود طرف
منتصر وطرف خاسر، أكد دليقان أن
«الفكرة الأساسية هنا هي: انتصار
الشعب السوري في الخروج من
درب الآلام الطويل الذي خاضه،
وليس أخلاقياً اليوم أساساً الحديث
عن انتصار لأي طرف على ملايين
الجثث والمعتقلين والمفقودين وما
إلى هنالك»، موضحاً أن «المسألة
الأخلاقية الحقيقية اليوم هي أن
نوصل الشعب السوري إلى حالة
نسمح له فيها بتقرير مصيره، عبر
صناديق اقتراع وغيرها من الوسائل
الديمقراطية الحقيقية، وغير ذلك من
الأحاديث هو كلام غير أخلاقي، لأن
المتشددين وأمراء الحرب موجودون،
والسوريون يعرفون تماماً أن
أمراء الحرب الذين تاجروا بدمائهم
موجودون في كل الأطراف، وداخل
النظام وداخل المعارضة».

جديدة بعد درب الآلام الطويل الذي
قطعه، وبعد عمليات الفساد الكبرى
الموجودة داخل النظام وداخل
المعارضة. الشعب السوري يستحق أن
يقول رأيه في القضايا جميعها، ومنذ
فترة طويلة لم يسمح له بذلك».

و قال رئيس وفد منصة موسكو في
كلامه حول طرح مسألة رحيل الرئيس
الأسد: «هذه القضية ليست على
جدول أعمال القرار 2254 وبالتالي
فإن طرحها - رحيلاً أو بقاءً - قبل
المفاوضات هو شرط مسبق، وهو
تعطيل للمفاوضات» موضحاً: «عندما
تبدأ المفاوضات فليطرح الجميع رأيهم.
نحن لا نفرض على أحد تغيير رأيه،
ولكن طرح هذه المسألة كشرط مسبق
يخدم المتشددين...»

وحول تصريحات الرئيس الفرنسي،
إيمانويل ماكرون، قال: «الوزن الفعلي
لفرنسا في الأزمة السورية يسعى إلى
الصفير كما يقول الرياضيون» وتابع:
«نحن نفهم الموقف الفرنسي الجديد
على أنه خضوع لميزان القوى الدولي
الجديد، إنه اقتراب من القرار 2254،
واقتراب من الموقف الروسي من
جهة، ومن جهة ثانية نفهمه بأنه بحث
عن موطئ قدم في عملية إعادة إعمار
سورية القادمة، بمعنى أنه سأل لعابهم
لمئات مليارات الدولارات». مؤكداً على
موقف حزب الإرادة الشعبية بأنه ومنذ
البداية ضد كل أشكال التدخل الخارجي،
ولا يمكن أن يُغبر عليه في هذا الصدد.
وعند سؤاله حول رأيه بكلام منسق
ما تسمى «جبهة الإنقاذ في سورية»،
المدعو فهد المصري، حول كيان العدو
وإمكانية التعايش معه، شدد دليقان:
«نرفض أن يكون هنالك اختباراً لدما
بالمعنى الوطني. الكيان الصهيوني هو
عدو دائماً، وأكبر عون يُقدّم للكيان
الصهيوني هو استمرار المتشددين
بالقول بالحسم والإسقاط. بمعنى أن

التراجع بشكل مباشر بسقوط شعارات
الحسم العسكري، وبسقوط شعارات
الإسقاط. ما يجري تنفيذه اليوم، وما
يجري العمل عليه هو قرار مجلس
الأمن 2254، الذي يضمن انتقالاً سياسياً
حقيقياً في البنية السياسية السورية،
ويضمن استمرار محاربة الإرهاب حتى
الإجهاز عليه، وبالتالي، وضع مصير
السوريين في يد السوريين أنفسهم،
أي: السماح لهم بتقرير مصيرهم، وهذا
بالمحصلة انتصار للسوريين، للأغلبية
الساحقة منهم الموزعة اليوم - عبثاً -
بين موالاة ومعارضة في حين أنهم
جميعهم منهوبون من تجار الأزمات في
الطرفين».

الانتقال السياسي بالتراضي

وفي رده على سؤال حول إذا ما كانت
المعارضة «تحلم» بالانتقال السياسي،
شدد رئيس وفد منصة موسكو، أن
مسألة الانتقال السياسي ليست مسألة
حلم، إنما مسألة واقع، مضيفاً أن
«الأوهام هي التي تقول بأن الوضع
سيستمر كما هو. ثمة قرار دولي ينبغي
تطبيقه، وهذا القرار يقول بانتقال على
أساس التراضي بين الطرفين، ومنطق
التراضي بين الطرفين من المعروف
أنه يعني المناصفة». وتابع: «هذا يعني
أننا ذاهبون باتجاه تغيير جذري، وكل
الأحاديث التي تقول أنه لن يجري
تغيير، هي أوهام، اليوم يتغير الوضع
الدولي ككل».

لا نفرض على أحد تغيير رأيه

وفي إطار رده على سؤال حول تقاسم
السلطة، والشروط المسبقة أجاب
دليقان: «المتشددون في النظام وفي
المعارضة عملوا على شخصنة الأزمة
السورية، لأنهم لا يريدون حلاً» مؤكداً،
«نحن جديون في إرادتنا للحل، ونعتقد
أن الشعب السوري يستحق تغييرات

مستقبل منصات المعارضة السورية

في بداية الحديث حول مستقبل
منصات المعارضة السورية، أكد دليقان
اختلاف رأيه مع ما جاء في توصيف
حال المعارضة السورية والنظام
السوري اليوم. قائلاً: «ما نعتقد هو
أن المعارضة الوطنية الجديدة التي
طرحت منذ البداية التغيير الجذري
الشامل الاقتصادي - الاجتماعي
والسياسي، والتي دعت منذ اللحظة
الأولى إلى الحوار والحل السياسي
كمخرج وحيد من الأزمة، هي اليوم في
أفضل أحوالها، وهي منصة موسكو،
وزملاؤنا في منصة القاهرة، وبعض
الشخصيات والقوى ضمن وفد الرياض
التي احتكنا معها مؤخراً، ووجدنا أن
هناك أشخاص عقلانيون ويريدون
الحل فعلاً».

وتابع دليقان: «من أوضاعهم سيئة
اليوم، هم المتشددون الموجودون
في المعارضة، وأيضاً الموجودون
في النظام، والذين لطالما تخادموا
خلال الأزمة السورية. بمعنى أن
شعارات الحسم كانت تخدم شعارات
الإسقاط، وكذلك شعارات الإسقاط
تخدم شعارات الحسم، وكلاهما يخالف
القرارات الدولية ويمنع الوصول إلى
حل. السبب الأساسي لتخادم هؤلاء
هو أنهم بالمعنى الأساسي وبالبنية
الأساسية هم متوافقون؛ هم مع
ليبرالية اقتصادية متوحشة، وعلاقات
جيدة مع صندوق النقد الدولي والبنك
الدولي، وكل ما هنالك من مؤسسات
غربية. والحمد لله أننا اليوم في
وضع تتراجع فيه الولايات المتحدة
والمنظومة الغربية ككل. وبالتالي، نحن
أمام تراجع للمتشددين داخل النظام
وداخل المعارضة».

وفي رده على سؤال حول طبيعة تراجع
القوى المتشددة، قال دليقان: «نلمس هذا

ما يجري تنفيذه
اليوم وما يجري
العمل عليه
هو قرار مجلس
الأمن 2254
الذي يضمن
انتقالاً سياسياً
حقيقياً في
البنية السياسية
السورية

«سننجح في الاتفاق حول السلال المتبقية»



أجرى رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، أمين حزب الإرادة الشعبية، د. قدري جميل، يوم الثلاثاء الماضي 2017/7/18، مؤتمراً صحفياً في مبنى وكالة «ريا نوفوستي» الروسية، قيّم خلاله النتائج التي خرجت بها الجولة السابعة من مؤتمر جنيف3. فيما يلي، نعرض بعضاً من الأفكار التي وردت في المؤتمر، منوهين إلى أنه بالإمكان متابعة المؤتمر كاملاً على موقع قاسيون الإلكتروني.

الإعلام: صمت القبور

استهل جميل المؤتمر بالقول: ما نستغربه في هذه الجولة السابعة أنها الجولة الوحيدة التي يمكن القول إنها حققت تقدماً مقارنة مع الجولات التي سبقتها. لكن الغريب هو أن معظم وسائل الإعلام قد صمتت صمت القبور، بينما في الجولات السابقة كان هناك ضجة كبيرة دائمة حول ما يجري نقاشه.

لماذا لم تسلط الأضواء على هذه الجولة؟ الاستنتاج بسيط، لأنها أعطت فسحة أمل بأنه يمكن التقدم إلى الأمام. وربما تفاجأ الذين لا يروقوهم الحل في سورية، فكانت ردة فعلهم هي الصمت. وهذا الأمر لا يدهشنا، بل بالعكس، يمكن أن يكون مؤشراً يؤكد صحة استنتاجنا الذي تحدث به السيد دي ميستورا حول أنه يوجد تقدم في هذه الجولة.

لماذا جرى هذا التقدم؟

الظروف المستجدة في هذه الجولة قد ضغطت على الجميع من أجل تحريك الملف السوري، وخاصة في صفوف المعارضة السورية. وهي:

أولاً: التفاهم الأمريكي- الروسي حول منطقة خفض التوتر في الجنوب. فرغم العويل والزعيق من قبل البعض حول أن هذا الموضوع خطير، وسيقسم سورية... لكن الواقع هو أنه جرى اتفاق روسي وأمريكي، وجرى وقف لإطلاق نار في المنطقة الجنوبية، وهذا جيد. ثانياً: ثمة أمر يجب ألا ننكره هو: أن الأزمة الخليجية بتداعياتها قد انعكست بالتأكيد على مجريات هذه الجولة. والاتهامات المتبادلة حول أن الخليج كان يدعم الإرهاب، وحول تحميل قطر مسؤولية تمويل الإرهاب في سورية. كل هذا اعتقد أنها عوامل أثرت على مجريات الجولة.

لدوبان الجديد بشكل نهائي

قبل هذه الجولة، يوجد تفصيل دقيق لم يجر الاهتمام به، لأنه جرى في منأى عن الإعلام، وهو المفاوضات التقنية بين وفود المعارضة في لوزان بين 3 و 7 من الشهر الجاري: خمسة أيام من المفاوضات الشاقة، وكل يوم كانت المفاوضات تستمر 15 ساعة. أي: تسعين ساعة عمل. وبحث سلة واحدة هي سلة الدستور، وتم الاتفاق. وهنا لا أريد الحديث أن هنالك أحد تنازل أمام أحد. فالذي جرى هو شيء آخر، هو إيجاد صيغ مشتركة ليست صيغة منصة الرياض ولا هي صيغة منصة موسكو، ولا هي صيغة منصة القاهرة. الكل طرح صيغه حول موضوع الدستور، وفي المحصلة توصلنا إلى صيغة مشتركة.

وفي لوزان، بحثنا المبادئ الدستورية العامة التي طرحها دي ميستورا «12 نقطة»، وجرى حولها نقاش طويل وتم الاتفاق حول الصيغ، واقترحنا التعديلات على دي ميستورا بالإجماع، وهذا أمر هام. وفي النهاية، اتفقنا على أن نلتزم بالقرار الدولي 2254 فيما يخص لجنة صياغة الدستور، ووصلنا إلى حلول مناسبة للجميع.

خلال اللقاءات الماضية، لم يجر بين موسكو ومنصة الرياض ولا لقاء واحد، حتى في الشارع. بل كان يجري تجنب اللقاء. اليوم منصة موسكو بكامل أعضائها وكذلك منصة القاهرة كانت في فندق منصة الرياض أربع مرات، وجرت جلسات طويلة ليلية لبحث القضايا المختلف عليها، وقد انكسر الجليد والحاجز النفسي المعنوي الموجود بين السوريين. انكسر الجليد واليوم مهمتنا استمرار تكسيه حتى ذوبانه نهائياً.

لدينا تجربة سلة واحدة من السلال الأربع هي سلة الدستور، وقد نجحنا فيها. ألن ننجح في السلال الأخرى؟ نعم سننجح، لكن الأمر يتطلب بعض الوقت. من هنا، اقترحنا على السيد دي ميستورا أن نبدأ جولة مفاوضات تقنية دون تحديد سقف زمني لها، تبدأ ولا تنتهي إلا بإطلاق الدخان الأبيض قبل جولة جنيف القادمة، أي: الجولة الثامنة التي يجب أن تجري في أواخر آب وأوائل أيلول.

الموقف من الشروط المسبقة

نقطة الخلاف التي جرى النقاش حولها في المفاوضات التقنية، وسنذكرها، هي المسألة التي نسميها شروطاً مسبقة في موضوع المرحلة الانتقالية: البعض يركز حول أنه يجب أن نطلب رحيل الرئيس الأسد قبل بدء المفاوضات. وقد قيل لي بصراحة: «قل لنا هذه الكلمة فقط، وستتفق على ما تبقى دون مشكلة»، وقد أجبت: إذا قلت لكم هذه الكلمة إلى أين سنصل؟ هل سنشكل وفداً؟ من أجل ماذا سنشكل هذا الوفد؟ من أجل المفاوضات؟ إذا قلت لكم هذه الكلمة وشكلنا وفداً لن يعد هنالك وجوداً للمفاوضات، وسنجهض

المفاوضات قبل أن تبدأ، فالذي يريد وضع شروط مسبقة بهذا الشكل هو لا يريد مفاوضات!

وأخبرتهم بصراحة أن موقفهم هذا يتفق مع مصالح الأطراف المتطرفة في النظام، التي لا تريد حلاً، وتسهل عليها الهروب من الحل. حيث هنالك قوى في الطرفين لا تريد حل الأزمة السورية، لأنها تتضرر من هذا الحل، وأنتم تريون بهذه الطريقة أن تساعدوا القوى المتطرفة التي لا تريد حلاً، بينما نحن لا نريد ذلك. نحن سنلتزم بحرفية وروح القرار الدولي 2254، وطرحم هذا هو مخالف للقرار.

لذلك فإني من هنا، أوضح رسمياً موقف منصة موسكو: من غير المفيد الحديث عن «البقاء أو الرحيل» قبل بدء المفاوضات، وهو مضر أيضاً لأنه كلما تأخرت هذه الأزمة استمرت

المفاوضات قبل أن تبدأ، فالذي يريد وضع شروط مسبقة بهذا الشكل هو لا يريد مفاوضات!

وأخبرتهم بصراحة أن موقفهم هذا يتفق مع مصالح الأطراف المتطرفة في النظام، التي لا تريد حلاً، وتسهل عليها الهروب من الحل. حيث هنالك قوى في الطرفين لا تريد حل الأزمة السورية، لأنها تتضرر من هذا الحل، وأنتم تريون بهذه الطريقة أن تساعدوا القوى المتطرفة التي لا تريد حلاً، بينما نحن لا نريد ذلك. نحن سنلتزم بحرفية وروح القرار الدولي 2254، وطرحم هذا هو مخالف للقرار.

لذلك فإني من هنا، أوضح رسمياً موقف منصة موسكو: من غير المفيد الحديث عن «البقاء أو الرحيل» قبل بدء المفاوضات، وهو مضر أيضاً لأنه كلما تأخرت هذه الأزمة استمرت

نقترح صمناً
إعلامياً من
الجميع حول
الشروط
المسبقة
إلى حيث بدء
المفاوضات

حول مناطق خفض التوتر

إن التخوف الجاري حول أن مناطق خفض التوتر من الممكن أن تؤدي إلى تقسيم سورية، يكون صحيحاً فقط في حالة واحدة، هي أن تبقى مناطق خفض التوتر مناطق لخفض التوتر لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث. ولكن عمر هذه المناطق، كما ورد في وثيقة الاتفاق ذاته، هو ستة أشهر فقط. من هذه الزاوية، فإن عدم إطلاق العملية السياسية بالسرعة المطلوبة هو خطر. خطر تحويل هذه المناطق إلى مناطق تدعم تقسيم سورية. لذلك، إن كنا نريد أن نحول دون تقسيم سورية، يجب البدء بالحل السياسي الجامع بأسرع ما يمكن، وهذا ما قلته لدي ميستورا، بأن المفاوضات مطلوبة للحفاظ على وحدة سورية.

اضطررنا للوصول إلى مناطق خفض التوتر، من أجل وقف إطلاق النار، ولكن هذا الحل الإبداعي يمكن أن يكون سلبياً إذا استمر طويلاً. من هنا، ممنوع أن يبقى مستمراً لفترة طويلة، وكي لا يستمر إلى فترة طويلة نريد حلاً سياسياً، وهذا الحل يتطلب مفاوضات مباشرة.

من هنا أقول: هذا التخوف له أساس. ولكننا نستفيد من مناطق خفض التوتر لوقف إطلاق النار ومنعه من الامتداد على الأراضي السورية، ولكن في أن واحد نحن نسرع من بدء العملية السياسية كي نجني الثمار الإيجابية لمناطق خفض التوتر، هكذا نرى الأمور.

في المستقبل، فإن الجسم الانتقالي أياً كان شكله اللاحق، هو جسم انتقالي ينفذ القرار الدولي 2254، وسيجري الاعتراف به، وهو الذي سيمثل الدولة السورية، وإن كان هو من يمثل الدولة السورية، فمعنى ذلك أن الأطراف كلها ستسلم المناطق الموجودة بها إلى الدولة السورية. ونحن - كمنصة موسكو وكجبهة التغيير والتحرير - عندما نتحدث عن استرجاع السيادة السورية فإننا نقصد بذلك خروج القوات الأجنبية جميعها من سورية، كلها ودون استثناء، وأولها القوات «الإسرائيلية» من الجولان المحتل.

تأخير العودة جمر تحت الرماد



■ عاصي اسماعيل

كثيرة هي البلدات السورية التي عادت إلى سلطة الدولة، سواء عبر المعارك، أو عبر التسويات والهدن والاتفاقات، إلا أن بعضها حتى الآن لم يستعد عافيتها بسبب عدم تمكن جميع أهالي هذه البلدات من العودة إليها، أو بعضهم، لأسباب عديدة ومختلفة.

اعتباراً من البلدات الواقعة بمحيط دمشق القريب والبعيد» وادي بردى- شبع- حثينة التركمان- دير العاصير- زبدین- المليحة- خان الشيخ- السبيبة- المعصية- داري- الحسينية- الذبابية- برزة- القابون- وغيرها الكثير»، مروراً ببعض أحياء وبلدات مدينة حمص وريفها، وبعض أحياء وبلدات مدينة حلب، وبعض بلدات اللاذقية، وبعض بلدات حماة، والقنيطرة ودرعا، وغيرها الكثير من البلدات التي أصبحت تحت سيطرة الدولة، وبدأت بعض مؤسسات الدولة تستعيد تواجدتها فيها، فيما ما زالت بعض المعوقات والعراقيل توضع أمام عودة الأهالي إليها، علماً أنه مضى أعوام على بعضها وهي تحت هذه السيطرة.

أسباب موضوعية واعتباطية!

ما من شك بوجود بعض المعوقات الموضوعية، من أجل عودة الأهالي إلى بعض هذه البلدات، وخاصة ما يتعلق باستمرار تدهور الوضع الأمني والميداني بمحيطها القريب، أو بحجم الدمار، الكلي أو الجزئي، القابل للتأهيل أو غير القابل للتأهيل، وبواقع البنى التحتية والخدمات وإعادة تأهيلها، والمدة الزمنية اللازمة لذلك، وهل توجد الأهالي يعتبر من معوقات هذا التأهيل، أم هو عامل مساعد على ذلك، وغيرها من العوامل الموضوعية الهامة، التي يجب تداركها من أجل تيسير عودة الأهالي إلى بلداتهم وقراهم آمين وبالسعة اللازمة، من أجل استعادة الحياة لهذه البلدات على المستويات كافة، وخاصة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد كثر الحديث الرسمي عن تأهيل الكثير من هذه البلدات والقرى منذ استعادة السيطرة عليها تباعاً، بحيث تم تسجيل العديد من الوعود الرسمية على مستوى إعادة تأهيل البنى التحتية، وعودة المؤسسات الخدمية لممارسة أعمالها فيها، بالإضافة للشروع العملي ببعض هذه المهام في الكثير من هذه البلدات، إلا أن ذلك لم يكن كافياً من أجل السماح بعودة الأهالي إلى بعض هذه البلدات، أو السماح للبعض منهم بذلك، فيما حرم آخرون منه.

لنستنتج أن: المعوقات الموضوعية من الممكن تذليلها بتضافر الجهود، بالمقابل هناك عراقيل أخرى، اعتباطية أو ارتجالية، أو لنوايا مبيتة أخرى، تحول دون عودة الأهالي إلى قراهم وبلداتهم، دون تقديم أي تفسير رسمي لذلك.

أمثلة ملموسة

على سبيل المثال، فمنذ شهر آب عام 2016، أي: منذ عام، قررت الحكومة تشكيل لجنة لمتابعة تأهيل البنى التحتية في مدينة داري، تمهيداً لعودة الأهالي إلى منازلهم فيها، إلا أنه وحتى تاريخه، لم يستطع أي من أهالي بلدة داري من العودة إليها، على الرغم من أنهم سبق وأن أعربوا للجهات الرسمية عن رغبتهم بالعودة، وابدأ استعدادهم للمساعدة على مستوى التعاون مع الجهات العامة، من أجل

تأهيل البنى التحتية تسهيلاً وتسريعاً بتلك العودة، مع استعدادهم للعمل على ترميم ما يمكن ترميمه من منازلهم التي أصابها الضرر أو الدمار، كلياً أو جزئياً، ومع ذلك لم يعد أحد يعلم ما خلصت إليه تلك اللجنة من نتائج، على مستوى عملها والمهمة المناطة بها، كما ما زال الأهالي يراجعون الجهات المعنية في المحافظة والحكومة، من أجل تنفيذ الوعود بالعودة، دون جدوى حتى الآن. كذلك كانت حال اللجنة الحكومية المكلفة بإعادة الخدمات إلى القرى والبلدات في الريف الشرقي والجنوبي لمحافظة حلب، وعودة السكان التريجي إلى هذه المناطق، حيث خلصت اللجنة إلى حصر الأضرار ووضعت جدولاً زمنياً لتأهيل البنى التحتية، وتم التوجيه بتنفيذ الأعمال الضرورية لإعادة المواطنين إلى قراهم، إلا أن واقع الحال يقول: إن هؤلاء لم يتسن لهم العودة، حالهم كحال الكثيرين غيرهم من بقية البلدات والقرى التي استعادت الدولة سيطرتها عليها خلال السنوات الماضية.

بالمقابل: كان هناك تسريع بعودة الحياة إلى بعض البلدات والقرى، على مستوى البنى التحتية والخدمات، كما تم تقديم الكثير من التسهيلات فيها، وخاصة على مستوى إعادة البنية الاستثمارية إليها، بما في ذلك من تقديم القروض والإعفاءات وغيرها، ولعل بلدات بلودان والزبداني تعتبر أمثلة حية أمام الجميع على إمكانية التنفيذ السريع للوعد، والتسهيلات التي من الممكن أن تقدمها الدولة من أجل تذليل صعوبات عودة الحياة لبعض البلدات، وتيسير متطلبات ذلك، ولو كان بعض ذلك على حساب الخزينة العامة، ولل مصلحة الخاصة الاستثمارية.

أسئلة مشروعة

الأسئلة التي تتبادر للذهن بعد استعراض هذه الأمثلة القليلة، هي: ماهي الاعتبارات التي يتم من خلالها تسريع وتيرة عودة الأهالي إلى بلداتهم وقراهم؟ وما هي السبل الكفيلة بتقديم الدعم الحكومي العادل للبلدات كافة والقرى على قدم المساواة، من أجل تذليل الصعوبات كافة التي تحول دون عودة الأهالي جميعاً إلى بلداتهم وقراهم؟ وغيرها الكثير من الأسئلة الأخرى، التي

تصب في المحتوى والمضمون نفسيهما، لتصل إلى الغاية والنتيجة نفسيهما، وهي عودة الأهالي بكل يسر إلى بلداتهم، وبشكل عادل ودون عرقلة أو إبطاء.

تخوف وخشية

بعض الأهالي بدأوا بإبداء تخوفهم وخشيتهم، جراء تأخير العودة إلى بلداتهم وقراهم وأحيائهم، ليس بسبب طول مدة نزوحهم عن بيوتهم وأرضهم، ولا بسبب رغبتهم باستعادة حياتهم بأسرع وقت ممكن خلاصاً من حال التشرد، وما يتكبده من إنفاق جراء ذلك، وخاصة على مستوى بدلات الإيجار الشهري، وما يمكن أن يجنوه من عائدات في حال استعادة أنشطتهم الاقتصادية في بلداتهم ومناطقهم، وخاصة بحال وجود أراض زراعية بممتلكاتهم، ولا بعدم وجود مبررات مقنعة لهم تحول دون عودتهم، بل في ظل الترويج للمشاريع الاستثمارية بهذه البلدات تحت يافطات و إعادة الإعمار، وما رشح بشكل رسمي عن بعضها، بمعزل عنهم وبعيداً عن مصلحتهم.

تكسب على حساب التشرد!

وبالعودة لمثالنا السابق نفسه، داري، فقد تم طرح موضوع تطبيق المرسوم 66 على هذه البلدة، واعتبارها منطقة تنظيمية في ريف دمشق، أسوة بما طبق على منطقة خلف الرازي في دمشق وفقاً للمرسوم نفسه، مع فاروق جوهرى وأساسى، هو أن المرسوم عندما طبق على منطقة خلف الرازي كان أهالي المنطقة موجودين فيها، فيما كان أهالي داري بعيدين عنها.

فإذا كانت سلبيات تطبيق المرسوم على منطقة خلف الرازي قد حصدها الأهالي، وما زالوا، فيما إيجابياته حصدها التجار والسامسة، وبوجود الأهالي في ممتلكاتهم وأرضهم، فكيف الحال بما فيما أن يحصد من سلبيات من قبل أهالي داري، وهم بعيدون عنها، وكما ستكون حصة التجار والسامسة في ظل هذا الغياب القسري لأصحاب الأملاك عن ممتلكاتهم.

مع عدم إغفال الترويج لإمكانية توسيع تطبيق هذا المرسوم على الكثير من المناطق الأخرى، التي سيتم اعتبارها خاضعة للتنظيم وفقاً لمنطوقه، وربما بعض الأحياء والبلدات

والقرى التي عادت على سلطة الدولة، ولم يتمكن أهلها من العودة إليها حتى الآن بمعزل عن تعميم تطبيق هذا المرسوم، أو غيره من المشاريع التي تصب في المحتوى والغاية نفسيهما، والتي تتمثل بمصلحة المستثمرين بعيداً عن مصلحة الأهالي، وهو ما رشح بشكل رسمي من قبل الحكومة على مستوى داري حتى الآن، على سبيل المثال، لا الحصر، وقيل بأنه سيتم تطبيقه على بعض أحياء حمص والمناطق المحيطة بها كذلك الأمر.

العودة سبيل للاستقرار

لن نكون مبالغين إذا قلنا: إن عودة الأهالي إلى مدنهم وأحيائهم وبلداتهم وقراهم تعتبر من أهم عوامل الاستقرار المنشود ومن أساسياته، ليس من باب محاولة إغلاق ملف النزوح وتداعياته السلبية على المستوى الفردي الخاص والجمعي العام في هذه المناطق فقط، بل وعلى مستوى استعادة الاستقرار لمناطق استقطاب هذا النزوح أيضاً، وخاصة ناحية تخفيف الضغط السكاني في هذه المناطق، مع ما خلفه ذلك من استنفاد للبنى التحتية والخدمات، وفرص العمل والإسكان فيها، وغيرها من القضايا والتداعيات والسلبيات الأخرى.

ولعل الأهم من هذا وذلك هو استعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق كلها، وما ستليها من مناطق أخرى لاحقاً، بما يمهد لاستقرار العام، وبما يمهد لإمكانية حسن استثمار الإمكانات، وتوجيهها بالشكل المطلوب، على مستوى النمو التنموية، من أجل التسريع بالخروج من تداعيات الحرب والأزمة بأسرع وقت.

على ذلك فإن كل إعاقة أو عرقلة تحول دون عودة الأهالي إلى بيوتهم، تصب باتجاه استمرار تداعيات الحرب والأزمة، وتطيل من عمرها، ويفرغ المصالحات، والهدن من محتواها، وكل طرح يصب في هذا الاتجاه، تحت أية يافطة أو عنوان أو ذريعة، في ظل التغليب القسري للأهالي عن أرضهم وممتلكاتهم وحقوقهم، لا يخدم إلا مصلحة معرقلي الحلول المنشودة والمستدامة، بمختلف تموضعاتهم ومواقفهم، على حساب مصلحة الأهالي والوطن بالنتيجة، ولن يكون إلا جمرأ جديداً تحت الرماد، لن يلبث إلا أن يشتعل مجدداً.

نشاطات تهدد صحة أطفالنا في الصيف



حمل فصل الصيف قلقاً وهواجس جديدة تتعلق بصحة الأطفال بشكل خاص، والصحة العامة عموماً، فرغم كونه فصلًا للاستجمام والراحة من أعباء العمل والحياة، إلا أن التحذيرات الطبية من أخطار تحقيق بصحة الأطفال في هذا الموسم تحديداً، لفتت النظر إلى أمور لم تكن في الحسبان، وشكلت قيوداً على الأهل في اختيار نشاطات ابنائهم الصيفية.

■ أرواح المصفي

احتمالات الإصابة بأمراض هضمية، كون تلك المأكولات تحتاج لشروط تخزين خاصة كي لا تفسد.

الشمس والطفح الجلدي

ولا تقل الأمراض الجلدية خطورة وانتشاراً عن سابقتها، حيث يمكن لعوامل كثيرة أن تسهم في تفشي تلك الأمراض، أولها حرارة الشمس التي تعد عدواً لأولئك المصابين ببعض أنواع الطفح الجلدي مثل الأكزيما، في حين تعد كل من الدمام، وحروق الشمس، والشرى «حساسية الجلد» والالتهابات الفطرية مثل النخالية المبرقشة أو سعفة الأرفاغ «عدوى فطرية في الفخذ»، أكثر الأمراض شيوعاً خلال الصيف، حيث تسبب الحرارة الشديدة تعرق الجلد، فتظهر عليه حبوب مؤلمة «الدمام»، وحكة شديدة في جميع أنحاء الجسم «الشرى»، وبقع بيضاء اللون، أو داكنة على الوجه أو الجسم، تشبه الخريطة الجغرافية «العدوى النخالية» أو تقرحات وحكة بين الأصابع والتي تسمى «سعفة القدم».

المسابح.. مصدرة للأمراض

ومن جهة ثانية، تعتبر المسابح من أبرز الأماكن الملائمة لنقل العدوى في أمراض مثل الالتهابات الجلدية الفيروسية مثل الثآليل، والمليساء المعدي، والعدوى البكتيرية مثل التهاب الأجرية الشعرية، والفطرية مثل النخالية المبرقشة.

وحول هذا، أكد أخصائي الأطفال فراس النميري في حديث إذاعي، أنه: «يواجه يومياً

وبما أن ارتياد المسابح كنشاط بدني، مرتبط لحد كبير بالصيف والأيام الحارة، يوازيه تناول المثلجات والمأكولات الجاهزة، التي قد تحتوي على مكونات سريعة الفساد، كعادة غذائية مرافقة لأوقات العطل والإجازة، كانت أمراض الصيف مرتبطة بشكل كبير بهذين التصرفين، اللذين استوجبا تحذير الأطباء على اعتبار أنهما مسببان رئيسيان لمعظم أمراض الصيف عند الأطفال.

أطعمة فاسدة

وتكثر في الصيف أمراض الجهاز الهضمي مثل الإسهال والتهاب الأمعاء، وحمى التيفوئيد، المرتبطة بالتسمم الغذائي نتيجة تناول أغذية فاسدة، أو تلك الأعراض المرافقة للإصابة بضربات الشمس، إضافة لدور الحشرات في نقل الجراثيم والعدوى بين الأشخاص وإلى الأطعمة المكشوفة، فضلاً عن كون الحرارة والرطوبة في الصيف من أهم عوامل تكاثر أنواع معينة من البكتيريا في الأطعمة.

وتزيد ظروف انقطاع الكهرباء، من احتمالات فساد الأطعمة وتهيئ المناخ الملائم لتكاثر البكتيريا المسببة للتسمم الغذائي، أو وجع المعدة والإقياء، وغيرها من أعراض تسببها تناول أطعمة محفوظة خارج البرادات، أو متروكة لفترات طويلة بعد الطهي في درجة حرارة الغرفة، كما يزيد اتجاه الأطفال لتناول الحلويات والمثلجات المصنعة من الحليب ومشتقاته، كالكريمة والقشدة أو الجبنة، من

هاني اللحام: إنه ضُبط عدد من المسابح بسبب عدم الالتزام بالشروط الصحية»، وأشار إلى أنه «يجب مراقبة كميات الكلور حتى لا تؤدي لحدوث تخرشات بالجلد وأن يكون تركيز المادة 5 ملغ/ليتر ماء».

وتابع اللحام: «يجب على من يريد السباحة غسل قدميه ويديه أو الاستحمام قبل البدء حتى لا تتلوث المياه بشكل أكبر».

ولا يخل فصل الصيف من انتشار أمراض الجهاز التنفسي، من رشح والتهاب بلعوم، إذ يلعب الخروج من مكان مكيف إلى مكان حار- دوراً في إصابة الأطفال بالزكام، والتهاب البلعوم، الذي قد ينتج كذلك عن تناول مأكولات باردة كالمثلجات أو شرب الماء والعصائر الباردة والمثلجة.

وشهد فصل الصيف في الأعوام الماضية تفشي حالات تسمم بين الناس، نتيجة فساد الأطعمة في المنازل والمطاعم، إثر ساعات التقنين الطويلة التي كانت مطبقة.

بين 20 لـ 23 حالة لإصابة الأطفال والبالغين بضربات الشمس، والالتهابات الجلدية واليرقان بسبب المسابح».

وبين النميري أن: «البعض قد يكون مصاباً بمرض فيروسي أو جلدي، أو حتى حاملاً لهذا المرض، وعند السباحة يقوم بنقل العدوى للآخرين من خلال التبول في الماء أو بصب ما يبتلعه من المياه، لتنتقل إلى شخص سليم عند ابتلاع الماء بالخطأ، أو بمجرد ملامسة المياه للجلد، إذا كان مصاباً بالالتهابات الجلدية».

وعن إمكانية تقليل خطر الإصابة عبر استخدام الكلور لتعقيم المياه، قال النميري: إنه «رغم أهمية الكلور للتعقيم، إلا أنه قد يؤدي لالتهاب البلعوم إذا تم ابتلاع الماء أو قد يتفاعل مع العرق أو البول، ويؤدي للإصابة بالحساسية واحمرار العينين والتهيج الجلدي».

وأكدت وزارة الصحة على لسان معاون مدير الأمراض السارية والمزمنة بوزارة الصحة

مأساة المكتتبين على السكن الشبابي

مرة جديدة تردنا شكوى من أحد المكتتبين على السكن الشبابي، لكن هذه المرة لم يكن مضمون الشكوى طويلاً، بل كان عبارة عن بعض العبارات المرفقة بالأرقام فقط لا غير.

■ سمير علي

وفيما يلي مضمون الشكوى، مع بعض الشروحات التي اضطررنا لسردها من أجل التوضيح.

15 عاماً من الانتظار فقط

حيث قال مقدم الشكوى: أنه سجل على السكن الشبابي بعام 2002، وكان عمره 30 عاماً وأعزب، وأول قسط تم تسديده من قبله كان بتاريخ 2003/10/1. وذلك على إثر قبول جميع المكتتبين بحينه، والقيمة التخمينية للسكن المكتتب عليه كانت 560 ألف ليرة سورية بحينه.

بعام 2016 ارتفعت القيمة التخمينية للسكن وأصبحت تتراوح بين 5-7 ملايين ليرة، مع زيادة القسط الشهري للمكتتبين ليصل إلى 8000 ليرة، وضرورة تسديد 30% من قيمة المنزل عند توقيع العقد مع المؤسسة العامة للإسكان، مع التراجع بنسبة الإكساء إلى 80%، على أن يستكمل المكتتب بقية الـ 20% من جيبه الخاص.

تم تخصيص صاحب الشكوى بشهر تموز 2017، وبقيمة تخمينية 7.5 مليون ليرة، مع رفع قيمة القسط الشهري، ولم يستلم مسكنه حتى الآن، بالمقابل كان بعض أقرانه من المكتتبين قد استلموا منذ سنوات.

يقول صاحب الشكوى: إن مدفوعاته من الأقساط مع الدفعة الأولى للاكتتاب بعام 2011، أي: ببداية الأزمة، كانت بحدود 250 ألف ليرة، أي: ما يعادل نسبة 40-45% من القيمة التخمينية للسكن عند الاكتتاب بعام 2002.

خسائر من حسابات المكتتبين!

عندما رفعت المؤسسة من أسعار القيم التخمينية للمساكن، بسبب عدم إنجازها للمساكن حسب المواعيد الزمنية المعلن عنها، وبذريعة ارتفاع الأسعار، والقيمة الشرائية لليرة، وغيرها من الأسباب الأخرى، لم تأخذ بعين الاعتبار هذه النسبة من المبالغ المسددة في حساباتها من قبل المكتتبين، وحملت هؤلاء

مسؤولية عدم الإنجاز تلك، ومسؤولية ارتفاعات الأسعار بمقابل انخفاض القيمة الشرائية لليرة، ما يعني أن المكتتبين من الشباب خسروا خمس مرات حتى الآن:

المرة الأولى: هي سنوات عدم الالتزام بمواعيد التسليم من قبل المؤسسة، التي ضاعت من عمرهم هدرًا.

المرة الثانية: هي بفقدان القيمة الشرائية لليرة طيلة هذه السنوات الطويلة، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة، وتحميل المكتتبين فاقد القيمة من جيوبهم.

المرة الثالثة: هي بتعديل السعر التخميني من قبل المؤسسة، مع رفع قيمة الأقساط الشهرية، لمصلحتها دوناً عن مصلحة المكتتبين والمبالغ المسددة من قبلهم.

المرة الرابعة: هي احتمال استمرار التأخر بالتفويض لسنتين أخرى من قبل المؤسسة، في ظل التجربة السابقة مع المؤسسة ومواعيدها المقررة سابقاً.

المرة الخامسة: هي منع هؤلاء المكتتبين من الاستفادة من المؤسسة، أو من أية جمعية تعاونية سكنية أخرى، وذلك حسب القوانين والتعليمات، ما يعني وقف حال هؤلاء وطموحهم بامتلاك منزل حتى تنجز المؤسسة ما عليها من التزامات، أو الوقوع بشباك تجار العقارات وسماسترتها.

تقاعس حكومي وجشع تجار!

الشباب أصبح عمره الآن 45 عاماً، وقد تزوج على أمل الحصول على مسكن يؤويه مع أسرته التي بدأ بتكوينها من أكثر من عقد من الزمن، ولكن واقع الحال أجبره على الاستئجار طيلة السنوات الماضية، ما يعني أنه كان مضطراً لتسديد القسط الشهري للمؤسسة، بالإضافة لبدل الإيجار الشهري لصاحب البيت، على حساب معيشتة ومتطلبات حياته وأسرته الناشئة.

الشباب صاحب الأسرة حالياً، أصبح جل



طموحه أن يتمكن من استلام مسكنه الشبابي، عسى يستطيع ابنه «الطفل حالياً» أن يكون أسرة فيه عندما يغدو شاباً، بعيداً عن جشع المؤسسة بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية على حسابها وعلى حساب أقرانه، حالياً ومستقبلاً، وبعيداً عن رعب تجار وسماسرة العقارات، الذين تغول نشاطهم وزادت أرباحهم، بسبب التقاعس الحكومي الرسمي على مستوى سياسات السكن والإسكان المعمول بها منذ عقود، والتي لم يحصد نتائجها إلا هؤلاء، على شكل أرباح كبيرة ومتزايدة في جيوبهم.

الغوطة الشرقية

500 ليرة لربطة الخبز، وأربعون ألف لاسطوانة الغاز



كهرباء- صرف صحي- مدارس- صحة- وغيرها.

تحركات وضغوط أهلية

بقي أن نقول: إن هذه المأساة المستمرة في الغوطة الشرقية يحصد نتائجها المدنيين الذين يقدر عددهم بين 350-500 ألف نسمة، موزعين في قطاعات متنازع عليها، رغم تداولها وتشابكها، مع غياب الدقة بهذا الرقم بسبب الواقع العسكري والأمني، وبسبب استمرار حالات النزوح بين بلدات الغوطة الشرقية، أو إلى خارجها.

بمقابل ذلك كله يجب ألا نغفل أن الأهالي ما زالوا مستمرين بممارسة ضغوطهم على المجموعات المسلحة كافة، بمختلف مسمياتها وتلاوينها وتبعياتها، وما يصف منها بـ«الإرهابي» أو «المعتل»، وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة والمتاحة أمام هؤلاء الأهالي، وخاصة بعد افتضاح ارتباطات هؤلاء وولاءاتهم، وتشابك مصالحهم مع مصالح مشغليهم ومموليهم، المحليين والأقليميين والدوليين، في تعارض تام مع مصالح الأهالي والشعب السوري والمصلحة الوطنية.

فما زالت بلدات الغوطة الشرقية تشهد العديد من التحركات الشعبية بوجه هذه المجموعات، على شكل مظاهرات واعتصامات ورشق بالحجارة وطرد بعض المسلحين أو السيطرة على بعض مواقعهم، ولو مؤقتاً، وغيرها من التحركات، من أجل طرد المجموعات الإرهابية، ووقف العمليات القتالية، التي يدفع ضريبتها الأهالي أولاً وأخيراً، ومن أجل تعميق اتفاقات وقف إطلاق النار ومناطق خفض التصعيد وتوسيعها، وصولاً للحل السياسي الناجز والشامل وفقاً للقرار الدولي 2254، الذي يحقق الخروج الآمن من الحرب والأزمة والكارثة الإنسانية التي يعيشها هؤلاء، كما غيرهم من أبناء الشعب السوري.

أصلاً، إلا أنها كذلك الأمر دخلت حيز الاتجار من قبل السماسرة والمحسوبين والأتباع، وبيعت بأسعار مرتفعة، في تكريس للاستغلال على حساب الأهالي وحاجاتهم. أما عن أسعار المحروقات، في ظل استمرار انقطاع التيار الكهربائي كأحد مصادر الطاقة، فقد وصل سعر ليتر المازوت إلى 2500-3000 ليرة، وسعر ليتر البنزين وصل لحدود 5000 ليرة، وجرة الغاز لسعر يتراوح بين 40000 ليرة و 90000 ليرة في بعض القطاعات.

وعلى المستوى الصحي، فقد شهدت أسعار الأدوية ارتفاعات غير مسبوق في ظل عدم توفرها، والتحكم بها، وخاصة بالنسبة لأدوية الأمراض الخطيرة والمزمنة، وأدوية الأطفال، بالإضافة لارتفاعات بأسعار حليب الأطفال، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التدهور بالوضع الصحي للأهالي، وما زاد الطين بلة بهذا الصدد هو الاستهداف المتبادل بين المجموعات المسلحة للقطاع الصحي والعاملين فيه في القطاعات المتنازع عليها.

الوضع الاجتماعي والخدمي

بالإضافة لكل ما سبق فقد تركز نوع من القطيعة بين أهالي بلدات الغوطة، المترابطين اجتماعياً واقتصادياً، بظل هذا النمط من تقاسم القطاعات والحوافز المنتشرة والسواثر الترابية، والنزاعات المستمرة من أجل السيطرة والنفوذ عليها من قبل هذا الفصيل أو تلك المجموعة، مع التزايد في تعداد الضحايا بين المدنيين جراء هذه النزاعات.

كما لم تزل تتزايد الأضرار على مستوى الممتلكات والبنى التحتية في المنطقة كلها، بنتيجة استمرار المعارك، مع ما يعنيه ذلك من تراجع مستمر على مستوى الخدمات العامة كافة، بل وتوقف بعضها بشكل نهائي، مياه-

تستمر معاناة الأهالي في الغوطة الشرقية، فعلى الرغم من الهدوء النسبي في المنطقة على مستوى الأعمال القتالية بنسبة اتفاق وقف إطلاق النار، واتفاق مناطق خفض التصعيد بين الجيش والمجموعات المسلحة المصنفة بالمعتدلة، والذي ما زال هشاً حتى الآن، إلا أن المعارك الدائرة ما زالت ترخي بظلالها على حياة الأهالي هناك، وخاصة بين المجموعات المسلحة الإرهابية المحسوبة على «جبهة النصرة» وأتباعها وشبيهاتها وبين «جيش الإسلام» بفصائله المتعددة، وخاصة على المستوى المعيشي، في ظل عدم تمكن الأهالي من استثمار الأراضي الزراعية في المنطقة، باعتبار الزراعة هي المصدر الأساسي للرزق والمعيشة بالنسبة إليهم، خاصة بعد توقف غالبية القطاعات المنتجة في المنطقة، الصناعة والحرف والمهن، ناهيك عن الانعكاسات الأمنية على حياة هؤلاء بشكل يومي.

■ مراسل قاسيون

الإنتاج الزراعي والحيواني

واقع الحال يقول إن الغوطة الشرقية أصبحت مقسمة إلى قطاعات، شمالي وجنوبي وشرقي وغربي، مركزها مدينة دوما، وكل قطاع مسيطر عليه من قبل بعض المجموعات المسلحة، بأسماء ورايات مختلفة وتبعيات متداخلة ومتباينة، سواء كان تصنيف هذه المجموعات «إرهابية» أو «معتدلة»، وعلى إثر ذلك ازدادت الحواجز والسواثر الترابية على الطرقات الواصلة بين بلدات الغوطة الشرقية، والتي تتحكم بها وتسيطر عليها هذه المجموعات المسلحة، مع استتباعات ذلك على مستوى عدم تمكن الأهالي من معاودة أراضيهم الزراعية، التي تركزت فيها العمليات القتالية، ما حرم الكثير من هؤلاء من زراعة أراضيهم، كما حرم البعض ممن تمكن من الزراعة من إمكانية جني محاصيله، ناهيك عن المعاناة بموضوع تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي نفسه، من مياه ووقود وسماد وأدوية زراعية، وغيرها من مستلزمات الإنتاج الأخرى، حيث أصبح مصدر الرزق الأساسي المتمثل بالزراعة في مهبط الريح، بسبب خروج الكثير من الأراضي الزراعية عن الخدمة، طبعاً مع عدم إغفال الانعكاسات السلبية لذلك على مستوى الإنتاج الحيواني المرتبط بالإنتاج الزراعي، من لحوم وألبان وأجبان، وغيرها من المنتجات الحيوانية،

والصناعات والمهن المرتبطة بها، مع زيادة التحكم بالإنتاج الزراعي والحيواني، في حال توفره، من قبل التجار والسماسرة المحسوبين على المجموعات المسلحة وأتباعهم، ومن خلفهم من المستفيدين، على حساب الفلاحين، والأهالي عموماً، واحتياجاتهم الحياتية المعيشية اليومية.

الوضع المعيشي والصحي

المعاناة الأهم بالنسبة لأهالي الغوطة الشرقية كانت وما زالت تتمثل باستمرار ندرة المواد الغذائية الأساسية، بنتيجة كل ما سبق، ما أدى إلى ارتفاعات كبيرة بأسعارها لعدم توفرها بما يلبي الاحتياجات من ناحية الكم، وبسبب تحكم التجار والسماسرة بالتزايد بعمليات العرض والطلب بما يحقق لهؤلاء أعلى هامش ربح على حساب حاجات الناس ومعيشتهم، خاصة في ظل احتكار إدخال المواد الغذائية، وغيرها.

فسعر ربطة الخبز مثلاً تجاوز الـ 500 ليرة أحياناً، مع ندرة وجود الطحين واحتكاره، بينما يتراوح سعر كيلو الرز بين 800-2000 ليرة، وكذلك هي حال أسعار السكر والبرغل، وأسعار السلع الغذائية كافة، والمواد الأساسية الأخرى، كالشاي والمعلبات والمنظفات.

حتى المواد الإغائية التي دخلت المنطقة على شكل مساعدات للأهالي، خلال الفترات السابقة، على الرغم من قلتها وعدم كفايتها

الاهالي ما زالوا مستمرين بممارسته ضغوطهم على المجموعات المسلحة كافة، بمختلف مسمياتها وتلاوينها وتبعياتها.

«تقنيّة وأيدٍ خفية»

ما حقيقة انقطاع أدوية التخدير في المشافي؟!



مشاكل القطاع الصحي بشكل عام لم تنتهِ، وخاصة تلك التي تتعلق بالمشافي العامة سواء قبل الحرب أو خلالها، وأضيفت إليها قضية الأدوية خلال فترة الحرب، فمن الممكن تصور حجم المشكلة حينما تكون متعلقة بتوفر الأدوية ضمن المشافي العامة!

■ حازم عوض

تعبيره، وتحديدًا عن مشفى المواساة، مفضلاً عدم ذكر اسمه، وقال: «المشفى حصل على الكميات التي يحتاجها من الأدوية المسكّنة، ولا يوجد نقص، لكن ما يحصل هناك هو عدم وصول الكميات اللازمة إلى قسم الإسعاف، بينما تصل إلى أقسام أخرى ربما لضعف التنسيق».

أيدٍ خفية وتقنين

لكن السؤال هو: «أين ذهبت حصة قسم الإسعاف من الأدوية المخدرة؟» وعلى ذلك يجيب المصدر باتصال هاتفٍ إنه «قد تكون هناك أيدٍ خفية أو ضعاف نفوس ونحن نعمل على حل المشكلة»، دون توضيح معنى أيدٍ خفية، لكن من الممكن أن تكون إشارة إلى نوع من أنواع المتاجرة بهذه الأصناف.

طبيب تخدير مختص في مشفى حكومي تابع لوزارة الصحة، أيضاً فضل عدم ذكر اسمه تبعاً لحساسية القضية على حد تعبيره، قال: إنه هناك توجيه بتقنين استخدام أصناف معينة من الأدوية المخدرة نتيجة ضغط الحالات الواردة، حيث يحصر استخدامها حالياً للحالات الملحة جداً فقط، وهنا نضطر لاستخدام أدوية بديلة تخدر نصيباً وليس كلياً.

وأضاف: «هناك أسلوب متبع منذ زمن، وهو توقيف استخدام أنواع معينة من الأدوية، لاستخدام أصناف أخرى مكسدة، وهنا يكون الطبيب محصور بأنواع معينة قد لا تناسب جميع المرضى، وقد تدخل بعضهم العناية المشددة نتيجة الحساسية منها».

وأيضاً، بحسب الطبيب: فإن بعض أطباء التخدير يساهمون في المشكلة، وقد يتحججون بعدم وجود أدوية مخدرة لعدم استلام حالات جديدة خلال اليوم، وإنهاء العمل للخروج من المشفى.

الحديث ليس عن جميع الأدوية علماً أن قضية تأمين أصناف معينة منها للمشافي العامة مازالت بحاجة إلى نقاش معمق وحلول ناجعة وجذرية، سواء من خلال زيادة ميزانيات المشافي، أو ابتكار أساليب تختصر فترة استرجار الأدوية الضرورية والملحة من الخارج، والمحصورة حالياً بالمؤسسة العامة للتجارة الخارجية عبر فارمكس، والتي قد تحتاج حوالي 4 إلى 5 أشهر.

قسم الإسعاف يستخدم السيترامول!

الشكاوى التي وصلت «قاسيون» مؤخراً، لها علاقة بالأدوية المخدرة أو التي يسميها الأطباء في المشافي بـ «المسكنات»، وهي التي تخفف عن المرضى الألام سواء في قسم الإسعاف، أو في قسم العمليات، حيث أكد عدة أطباء في أقسام الإسعاف بمشافي المواساة والأسد الجامعي، عدم توفر الأدوية المخدرة المعروفة، وذات التأثير الفعال، ويقتصر العمل حالياً على الديكلون والسيترامول وهذان الأخيران غير متوفرين بشكل دائم.

يقول الأطباء: «لا يوجد أدوية تخفف من آلام الحالات الحرجة التي تصل إلى الإسعاف. يمكنك سماع الصراخ والعيويل نتيجة آلام المرضى، وحتى في الغرف، فالمتوفر حالياً السيترامول وبأفضل الأحوال الديكلون»، ويؤكدون أن «الترامدول والمورفين والبتانيل والبتندين» لم يعودوا متوفرين في المشافين المذكورين.

في متابعة لتفاصيل القضية، نفت الجهات الرسمية جميعها في وزارة الصحة والتعليم العالي هذه الروايات، لكن فريق «قاسيون» استطاع التأكد من الرواية في مشفين تابعين للتعليم العالي، إضافة إلى أن أحد المعنيين في وزارة التعليم العالي تحدث بصراحة على حد

وهنا نضطر أيضاً لوصف دواء ليقوم مرافقو المرضى بشرائه من خارج المشفى على حسابهم الخاص».

تأخر ونقص

مدير المشافي التعليمية بوزارة الصحة أحمد رحال، قال في حديث إذاعي: إن الأدوية المخدرة متوفرة بنسبة 90% في المشافي التابعة لوزارة التعليم، ومحدث مؤخراً ليس انقطاعاً بالأدوية وإنما تأخير بتأمينها، أو نقص ما، وتم تدارك الموضوع عبر التنسيق بين المشافي.

من وجهة نظر وزارة الصحة وإدارة المشافي، لا توجد مشكلة فعلاً بهذا الصدد، لكن القضية كانت مختلفة عند الحديث مع أطباء يمارسون عملهم اليومي في المشافي، فالقضية حدثت العام الماضي، وعادت هذا العام، أما مؤسسة التجارة الخارجية، فقد أكدت عبر تصريحات إذاعية أنها لا تتحمل أية مشكلة قد تحدث بهذا الصدد ضمن المشافي، فهي تملك الوثائق التي تثبت أن المشافي تحصل على كل طلباتها دون نقصان، ومستودعاتها تحوي ما يكفي وحتى الطلبات الضخمة من هذه الأصناف، فأين تذهب هذه الأدوية ضمن المشافي؟

أدوية مجهولة

يقول الطبيب «هناك نوع من الأدوية المخدرة الموضعية والتي ترد إلى المشافي العامة والخاصة منذ سنتين تقريباً، تأتي دون تاريخ إنتاج أو ذكر مصدر التصنيع، ولا يوجد بديل لها، لكن بعض الأطباء يرفضون التعامل معه لخطورته على المرضى الذين قد يكون لديهم حساسية معينة، وهنا نضطر لوصف دواء للمريض ونطلب منه شراءه من مشافٍ أخرى أو صيدليات».

وفي المشافي الخاصة كانت هناك مشكلة شبيهة نوعاً ما، حيث يكون طبيب التخدير محكوماً بالأنواع الموجودة ضمن المشفى، وهي أيضاً غير معروفة المصدر، وإن كانت مراقبة دوائياً من قبل وزارة الصحة، وقد حدثت عدة حالات تحسس ووفيات خلال العام الماضي في أكثر من مشفى خاص نتيجة هذه القضية، وفقاً لحديث الطبيب الذي استدرك حديثه بالقول: «صحيح أنه لا يمكن التأكد 100% من أن حالات الوفاة كانت ناجمة عن ذلك، لكن المرجح هو هذا السبب».

ويتابع «هناك نوع واحد للمنوم ونوع واحد مرخي عضلي، والمشكلة تكمن فيما إن كان أحد المرضى لديه حساسية من هذين الصنفين، مع عدم وجود بديل لهما نهائياً،



السورية، والتي بدأ يطغى عليها الطابع الاستثنائي عاماً بعد آخر، على حساب التعليم العام المجاني، الذي كان وحده المتصدر لمشهد التعليم الجامعي في سورية على مدى عقود، يتيح لنا إمكانية التساؤل عن الجدوى من أنظمة التعليم ذات الطابع الاستثماري، المدخلة قسراً على النظام العام المجاني؟.

وهل من الصواب الاستمرار بهذه الأنظمة التعليمية علماً بأنها تعتمد على المناهج نفسها، كما على الكوادر التدريسية والإدارية نفسها، وعلى الأبنية والمنشآت الجامعية نفسها؟.

وهل الغاية الاستثمارية، والبحث عن عوائد وتمويل، أسباب كافية من أجل المزيد من التضحية بالتعليم المجاني لمصلحة أنظمة التعليم الأخرى، بما في ذلك الجامعات الخاصة؟.

ولعل أهم تساؤل يجب أن يطرح، هل مشكلة التعليم تقتصر على الجوانب التشريعية والإدارية، أم لها ارتباطات بمجمل السياسات التعليمية المتبعة، على مستوى المدخلات والمخرجات؟.

برسم الحكومة والتعليم العالي

برسم الحكومة والتعليم العالي

اعتراف تعليمي

لأول مرة يتم الإقرار رسمياً بوجود مشكلة متمثلة بنسب النجاح المتدنية في بعض المواد في الجامعات بنتيجة الامتحانات، وهي المشكلة التي طالما عانى منها الطلاب على مدى سنين.

■ مراسل قاسيون

فقد صرح وزير التعليم العالي مؤخراً بأنه: لا يعقل أن تكون نسب النجاح عند بعض الأساتذة 2% أو 4.5% لأن ذلك مؤشر على مشكلة إما بالطلاب أو بالأساتذة في عدم إيصالهم المعلومة للطلاب بالشكل الصحيح ولا يقومون بمهامهم المنوطة بهم.

جملة من التوجهات

تصريح الوزير أعلاه كان مرتبطاً بحديثه عن التعليم المسائي، الذي أقر العمل به في الجامعات السورية، حيث أكد الوزير أن

أسئلة وأفاق

ما سبق أعلاه من توجهات على مستوى أنظمة التعليم المعمول بها في الجامعات

ما الذي يحدث في شارع بيروت؟



مما لا شك فيه أن المدن ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والتي تعاني بشكل دائم من مشكلات في الازدحام المروري، تحتاج بشكل دائم إلى خطط ودراسات تنفيذية، من أجل حل هذه المشكلات، بشكل آني ومستقبلي، بالإضافة لإيجاد حلول لآثارها ولتداعياتها، وخاصة على مستوى التخفيف من آثار التلوث البيئي، الناجم عن هاتين المشكلتين، والذي ينعكس سلباً على السكان، وعلى مستقبل هذه المدن.

■ نوار الحمشقي

بناءً عليه: يمكننا التساؤل ما الذي يحدث في مدينة دمشق؟

رسمياً

عكفت محافظة مدينة دمشق مؤخراً بالعمل على توسيع شارع شكري القوتلي «شارع بيروت»، وهو الطريق الواصل بين جسر فكتوريا وحتى نفق ساحة الأمويين.

الحديث الرسمي من قبل المهندس المشرف من المحافظة على التنفيذ يقول: بأن تعريض الشارع يتم وفقاً للمخططات التي تأخذ بالحسبان التطور المستقبلي للواقع المروري ولواقع النقل في المدينة، حيث سيتم بناء على هذا المخطط إعادة رسم الحارات المرورية في الشارع المذكور، مع لحظ الخطة المستقبلية بتسيير «ترين باص» على هذا الخط المروري مستقبلاً، وبأن المشروع وضع بمواصفات فنية عالية، وسيتم تنفيذه ضمن المواعيد العقدية المتفق عليها، مشيراً إلى أن الدراسة التي تم اعتمادها بهذا الشأن مقدمة من قبل هندسة المرور بالمحافظة، وبأن إعادة التأهيل والتنفيذ يتمان بإمكانات المحافظة وبكوادرها العاملة وفعاليتها.

مشاهدات

اليات الحفر والترحيل التابعة للمحافظة كانت تعمل خلال فترة الليل، حيث يقوم عمال المحافظة بالعمل طيلة فترة الليل، وحتى ساعات الصباح الأولى من أجل تنفيذ المشروع، كي لا تتنم عرقلة للحركة المرورية على هذا الشارع خلال فترة النهار، كونه من الشوارع المزدهمة، وبالفعل لم يتم لحظ اختناقات مرورية بهذا الشارع بنتيجة أعمال الحفر والترحيل الجارية تلك، وهي سابقة تسجل للمحافظة بعمليات تنفيذ المشاريع على مستوى لحظ تدارك بعض السبلات الناجمة عنها، ولكن ليس جميعها.

عنصر جمالي وبيئي

الشارع المذكور هو أحد الشوارع الرئيسية في العاصمة، وهو ممتد بطول

فقد فرض عليهم العمل الليلي إخراجاً مع المسؤولين عن أعمالهم الأخرى في القطاع الخاص، وبعضهم اضطر لترك هذا العمل.

وهؤلاء يقولون: «نعمل في الليل وأمرنا لله، ولكن لم نتذكرنا المحافظة بسندويشة، ولا بشربة ماء حتى، السنة بشراً نأكل ونشرب ولنا متطلبات؟» ومن مطالبهم، صرف طبيعة العمل بشكل شهري، حيث يتم التأخر بصرف هذا التعويض كل مرة، كما يتأخرون بتوزيع البيض والحليب والكساء لأشهر، بالإضافة لعدم تأمين المواصلات لبعضهم بذريعة بعد المسافة، وكيف لا وغالبية هؤلاء العاملين يقيمون بالأرياف البعيدة عن العاصمة.

أن لها مهمة أخرى ربما أعمق وأكثر أمداً، تتمثل بما تعكسه هذه النباتات والأشجار من إيجابيات على المستوى الصحي والبيئي لهذه المدن وساكنتها؟

هموم عمالية

قضية أخرى لم تتداركها المحافظة بتنفيذها للمشروع تمثلت بالعبء الإضافي الذي حملته لعاملينها عبر العمل الليلي، والتساؤل الذي طرح على ألسنة هؤلاء: هل يعلم المحافظ والمكتب التنفيذي أنّ عمال المحافظة بروتابهم الهزيلة، بمعظمهم، إن لم نقل جميعهم، يقومون بأعمال إضافية بالإضافة لعملهم في المحافظة، من أجل ردم الفجوة بين أجورهم وإنفاقهم ومتطلبات العيش الكريم؟

بات ملاحظاً كم

التعديت على

الغطاء النباتي

في دمشق،

حتى كادت تصبح

أقرب إلى التصحر

وكل ذلك يتم

وفقاً للخطة

الموضوعة من

قبل المحافظة

أخيراً



مما لا شك فيه أن مدينة دمشق بحاجة لإعادة تأهيل الشوارع فيها، بالإضافة إلى ضرورة حل مشكلة الازدحامات المرورية، ومشاكل المواصلات والنقل فيها، أنياً ومستقبلياً، بما ينسجم ويتوافق مع متطلبات الواقع المتغير واحتياجاته وضروراته، ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب الغطاء النباتي المتراجع والمتآكل يوماً بعد آخر، مع ما يخلفه ذلك من سلبيات عديدة تحصدتها العاصمة وأهلها.

فقد بات ملاحظاً كم التعديت على الغطاء النباتي في دمشق، حتى كادت تصبح أقرب إلى التصحر، وكل ذلك يتم وفقاً للخطة الموضوعة من قبل المحافظة، اعتباراً من بساتين كيوان، التي أصبحت عبارة عن بقعة متصحرة تنتشر فيها الكتل الإسمنتية، مروراً بمنطقة المعرض التي أزيلت منها الأشجار، وليس انتهاءً بما الت وتؤول إليه الحقائق العامة والغطاء النباتي فيها، جراء التعديت الجائرة بحقها، وبعضها يتم وفقاً لأنماط استثمارية بغايات ريعية، تصب في جيوب البعض من المنتفعين على حساب دمشق وساكنتها، ومجدداً عبر مشروع شارع شكري القوتلي الذي أزيلت منه المثات من أشجار النخيل، ونباتات الزينة الأخرى. فاية خطط هي تلك، وأي مخططين؟

«خسائر الحرب.. التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا» هو عنوان آخر، تقرير صادر عن البنك الدولي بتاريخ 7-2017، التقرير الذي يجري مسحاً للأثار الاقتصادية والاجتماعية حتى بداية العام الحالي يقدم لنا نصيحة، ومن عادة ناصحه أن تأخذ «الجمل بما حمل».

البنك الدولي ينصحنا «بصون القديم»



يركز التقرير الدولي على فكرة هامة حول ما يسميه «التنظيم الاقتصادي» الذي يعتبره العامل الأكثر تأثيراً وتحديداً لحجم الخسائر والدمار في ظروف الحرب ليتعدى تأثيره تأثير دمار رأس المال وهجرة السكان، وفي مقولة البنك «حق يراد به باطل».

■ عشتار محمود

يشير التقرير إلى أن التنظيم الاقتصادي، هو ما يرتبط بالبنية المؤسساتية الاقتصادية، وعلاقات الناس الاقتصادية ببعضها البعض، وشبكات الحوافز الإنتاجية بين السكان، وسلاسل التوريد وغيرها. مشيراً إلى أن مستوى أداء التنظيم الاقتصادي، وتشوّهه وتدهوره خلال الحرب له تأثير أكبر من دمار رأس المال، فإذا ما فقدنا رأس المال، وبقي التنظيم الاقتصادي جيداً فإننا نخسر 22% من الاستثمارات فقط، بينما إذا خسرن رأس المال وتلقى التنظيم الاقتصادي خضات كبرى فإننا قد نخسر 80% من الاستثمارات، نتيجة انعدام الربحية وفق ما يقدّره البنك في مقارنة بين نموذجين افتراضيين. وهو عملياً يقول: إن اختلال التنظيم الاقتصادي في سورية خلال الحرب، أدى عملياً إلى خسائر أكثر من خسارة الدمار، ولو كان تنظيمنا الاقتصادي مستمراً فإن المحافظة على الربحية كان ممكناً، ولتمتعت رؤوس الأموال بالمرونة، وبقيت في سورية. وأن ما علينا أن نفعله في مرحلة إعادة الإعمار هو: إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية واستعادة الشبكات الاقتصادية، وليس استبدال رأس المال في حد ذاته فقط.

حق يراد به باطل!

فهل البنك الدولي على حق؟ منطقياً فإن ما يسميه التقرير «التنظيم الاقتصادي»

ونسميه نحن بصورة أوسع علاقات الإنتاج، له تأثير مفصلي على طبيعة النمو والتنمية الاقتصاديين في مراحل معينة، وله تأثيره كذلك على قرارات رأس المال، وعلى الربحية، وعلى عمل المؤسسات والسياسات، وعلى مصير التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما تحدثنا عنه سابقاً حول التشوهات العميقة في البنية الاقتصادية السورية، فملكية رؤوس الأموال المتركزة لدى قلة، وسعيهم نحو زيادة ربحيتهم، تجعلهم لا يستثمرون في سورية بل خارجها، لأن الربحية في البنية الاقتصادية السورية المتخلّفة قليلة، وتجعلهم يحددون علاقات التوزيع داخل سورية بشكل جائر، فيوزعون للأجور حصة قليلة، والحصة العظمى للأرباح الكبيرة، وكل هذا يرتبط إلى حد بعيد بالبنية الاقتصادية المتخلّفة، ومنظومة العلاقات الاقتصادية الخارجية التابعة، والفساد الكبير في إدارة المؤسسات والسياسات، الذي يجعل أصحاب المصالح والقرار في السياسة الاقتصادية غير راغبين بأية محاولة لتقديم اقتصادي جدي، فالموجود كان جيداً بالنسبة لهم. ولدخولهم، ودخول أصحاب الربح الكبير، طالما أنهم قلة متحكمة. البنك الدولي لا يقصد بالطبع بإعادة تكوين التنظيم الاقتصادي وعلاقات الإنتاج أن ينتقد ما انتقدناه سابقاً، بل على العكس، فإن المؤسسة الدولية لا ترى في نموذج التنظيم الاقتصادي السوري قبل الأزمة عيوباً كبرى، بل يشيد التقرير بأداء النمو السابق، ويشير بامتعاض إلى «أضرار الفساد». بل إن البنك

الدولي في تقرير سابق كان قد تبني طرح عبد الله الدردري النائب الاقتصادي السابق، عندما أدار خطة عمل لإعادة الإعمار قائمة على النموذج الليبرالي السابق. ولكن بعيداً عن نوايا البنك الدولي ومنهجه، الذي لا يجهله أحد، فإن الفكرة التي تقول: بأن الاستثمار وتدفق الأموال وحده لن يكفي، هي فكرة صحيحة، وينبغي أن يستبق السوريون البنك الدولي ويقدموا رؤيتهم «للتنظيم الاقتصادي» الفعلي المطلوب.

ثلاث مهمات

لتنظيمنا الاقتصادي الفعلي

ولكن رغم تعقيد المسألة وكثرة العوامل، إلا أنه يمكن أن نحدد أهدافاً أساسية لنجاح عملية إعادة الإعمار، الأولى: تتعلق بتأمين التمويل الكافي والضروري لتعويض الدمار وتنفيذ المهمات، وهو الذي ينبغي أن يكون من التعويضات بالدرجة الأولى، ومن الشراكات الاستثمارية الكبرى الأقل أثاراً وشروطاً والأكثر تعاوناً. أما الثانية: فتتعلق بالربحية أو العائدية، أي: كمّ الدخل الناتج عن كمّ من الاستثمار، ولتوضيح حجم المهمة

في هذا السياق ينبغي أن نقول أنه: في حال توفرت لدينا استثمارات بمقدار يقارب 140 مليار دولار، فإننا نستطيع العودة إلى مستوى عام 2010 ولكن ليس قبل ست سنوات، وبمعدل نمو يقارب 16% سنوياً، وهذا لا يتحقق إلا برفع العائدية إلى الضعف، أي: إلى نسبة تفوق 30%. فكلما قلت الأموال المتوفرة كلما زادت الحاجة إلى عائدية أعلى، وبالتالي إلى تنظيم أعلى للنشاط الاقتصادي، ورفع أدائه بشكل ووتائر منظمة، وتنظيم علاقاته التجارية، والتأثير على مجمل العوامل التي تؤثر على رفع مستوى الأداء. وأهمها قدرات القوى العاملة وتوفرها، وإنتاجيتها التي ترتبط بالمهمة الأساسية الثالثة: وهي توزيع الدخل، حصة الأجور، وحصة صغار المنتجين وضمان عوائدهم، وحصة الأرباح الكبيرة ودخل المستثمرين، وحصة المال العام من كل ذلك، وطريقة توزيعه مجدداً على الاستثمار والإنفاق العام. فعملياً: إذا لم تتحقق مهمة إيجاد صيغة متوازنة لتوزيع الدخل، فإن مهمة النمو لن تتحقق، وسيتمركز الدخل ربحاً لدى المستثمرين، أو سمسرة لدى الفاسدين كما كان سابقاً.

كلما قلت الاموال
المتوفرة كلما زادت
الحاجة إلى عائدية
أعلى وبالتالي
إلى تنظيم أعلى
لنشاط الاقتصادي
ورفع أدائه بشكل
ووتائر منظمة

البنك الدولي لا يريد أن نعيد «التنظيم الاقتصادي» لعلاقات الإنتاج والتوزيع، بشكل مناهض للليبرالية، وبشكل مخالف لمصلحة قوى المال العالمي التي يهملها حصة من إعادة الإعمار، وضمان العلاقات والنخب السابقة التي كانت تحول الجزء الأكبر من دخل سورية أرباحاً تستثمر في الخارج. ولكن شكل النظام الاقتصادي الذي ينصح به ويدفع إليه، أصبح أولاً: صعب الترويج، لأنه فقد الهيمنة المطلقة لرعاته، فلنستحضر اليوم بأموال الغرب ونمط تمويله وإعادة إعماره، وثانياً: هذا النظام الاقتصادي خبره الشعب السوري قبل الأزمة، ولن يسمح بتجربته مرة ثانية عندما تتيح الظروف السياسية لغالبية السوريين تغيير علاقات الإنتاج القديمة، وبناء علاقات جديدة تسمح بالتطور والسير للأمام في مهمة ومعركة معقدة ولكنها الطريق الوحيد

عقدت الحكومة ورشة تريد أن تعرف من خلالها تقييم الأكاديميين للسياسة الضريبية... ما اضطرهم للعودة إلى سنوات ما قبل الأزمة لتقييم اليوم، حيث إن النهج الاقتصادي عموماً، والضريبي ضمنه، لم يتغير حتى مع أزمة بهذا الحجم، بل تفاقمت المفارقات الواضحة في نظامنا الضريبي كجزء من تشوهات المنظومة الاقتصادية الليبرالية، التي تخدم الأقلية من المالكين وكبار الربح، بالجور على الأغلبية من أصحاب الأجر والدخل الصغير.

رأينا بالضريبة؟

على الأكثرية ومع الأقلية



■ سامر سلامة



القطاع الخاص بمقدار النصف عن مستوى عام 2012، بينما النمو الذي ارتفع في عام 2014 إلى 16,3% قابله استمرار تراجع الإيرادات الضريبية بنسبة 6,4%، وبالمقابل ففي عام 2015 ارتفع ناتج القطاع الخاص بنسبة تفوق 44% عن عام 2014، وارتفعت الضرائب هذه المرة ولكن بمقدار الربع فقط عن المستوى المتدني في عام 2014. تنبغي الإشارة إلى أن أرقام وزير المالية حول نمو ناتج القطاع الخاص لا يمكن أن تكون منطقية، إلا إذا ما كانت تشمل مجمل ناتج القطاع الخاص في القطاعات كافة، كالزراعة والمصارف والصناعة والزراعة وغيرها، ومقاسة بالأسعار الجارية، أي: بأسعار المنتجات المتغيرة بالليرة، دون تعديل قيمة الليرة بناء على التضخم وتراجع قيمتها الفعلية.

د. سليمان أول 30 ألف أجور ينبغي أن تعفى عن الدور الاقتصادي والاجتماعي للضرائب في سورية، تحدث الدكتور عدنان سليمان أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق، مبيناً أن الضرائب كأداة للتنمية لم يجر استخدامها بل جرى استخدامها كأداة للجباية، مع غياب للعدالة الضريبية فالحكومة كانت تستطيع أن تأخذ من الأغنياء لصالح الفقراء بما يخفف التمايزات الاجتماعية، وطالب بأن يحرر القسم الأكبر من الدخل من خلال رفع الحد الأدنى للأجور المعفى من الضرائب ليصل إلى 30 ألف ليرة، وعن التهرب الضريبي فالقطاع الخاص الذي يساهم بحوالي 67% من الناتج لا يسد سوى 2% ضرائب في حين القطاع العام يساهم بـ 30% من الناتج ويسد ضعف القطاع الخاص بنسبة 4% فهو لا يستطيع التهرب.

تحت عنوان السياسة الضريبية ودورها في التنمية، أقامت وزارة المالية ورشة عمل، الورشة التي نالت اهتمام الحكومة برئيسها وأغلب وزرائها، بالإضافة لحاكم مصرف سورية المركزي ومجموعة من الأكاديميين، توزعت على محورين الدور الاقتصادي والاجتماعي للسياسة الضريبية، ودور النظام الضريبي السوري في تحقيق التنمية.. قاسيون تقدم قراءة لأهم ما طرح خلال الورشة.

هدف الورشة وفقاً لرئيس الحكومة الوصول لأجوبة و خلاصات حول السياسة الضريبية المعتمدة، هل السياسة الضريبية في المسار الصحيح؟ هل هي عبء على الحكومة؟ أو على المواطن؟ أو على المكلف؟ هل تدعم أو تعيق التنمية في سورية؟ أو عنوان للفساد؟ هل السياسة الضريبية عادلة؟ هل يدفع الموظف ضرائب أكثر من صاحب العمل، أو التاجر الكبير؟ أسئلة عديدة طرحتها الحكومة أرادت من خلالها كما عبر رئيس الحكومة «الوصول إلى حل جذري» وصوغ رؤية ضريبية جديدة.

الإيرادات من 39% من الموازنة إلى 12%

وزير المالية مأمون حمدان بيّن أن السياسة المالية للحكومة خلال الأزمة تمثلت في المحافظة على معدلات الضريبة، وعدم زيادتها، التوسع في الإعفاءات الضريبية من خلال إعفاء الصادرات والعديد من المواد الأولية والآلات من الرسوم، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات، نتائج هذه السياسة تظهر بأرقام الحكومة نفسها، فإجمالي الضرائب والرسوم التي تتوقع الحكومة أن تحصلها خلال عام 2017 تقدر بحوالي 322 مليار ل.س، وهو رقمياً يعادل إجمالي الضرائب والرسوم في عام 2011 المقدرة بـ 325 مليار ل.س، والتي كانت تمول 39% من موازنة الدولة البالغة 835 مليار ل.س بالمقارنة مع عام 2017، فإن إجمالي الضرائب تمول 12% فقط من موازنة 2017 المقدرة بـ 2660 مليار ل.س فتراجع الحصيلة الضريبية سمة خلال الأزمة.

القطاع الخاص

نمو بالناتج وتراجع في الضرائب

وعن مساهمة القطاع الخاص في الإيرادات الضريبية، قدم وزير المالية بيانات حديثة حول نمو ناتج القطاع الخاص خلال سنوات الأزمة، وما يقابله من نمو إيراداته الضريبية الموضحة في الجدول المرفق، حيث نجد أن ناتج القطاع الخاص كان ينمو خلال سنوات الأزمة اعتباراً من عام 2013 وبالمقاييس بالتراجع الكبير في عامي 2011-2012 عندما خرجت الكتلة الأساسية من رؤوس الأموال. ومع هذا، فإن التحصيل الضريبي وإيرادات الحكومة من هذا النمو لم تزد إلا في عام 2015، فنمو ناتج القطاع الخاص في 2013 قابله تراجع في الإيرادات الضريبية لدخل

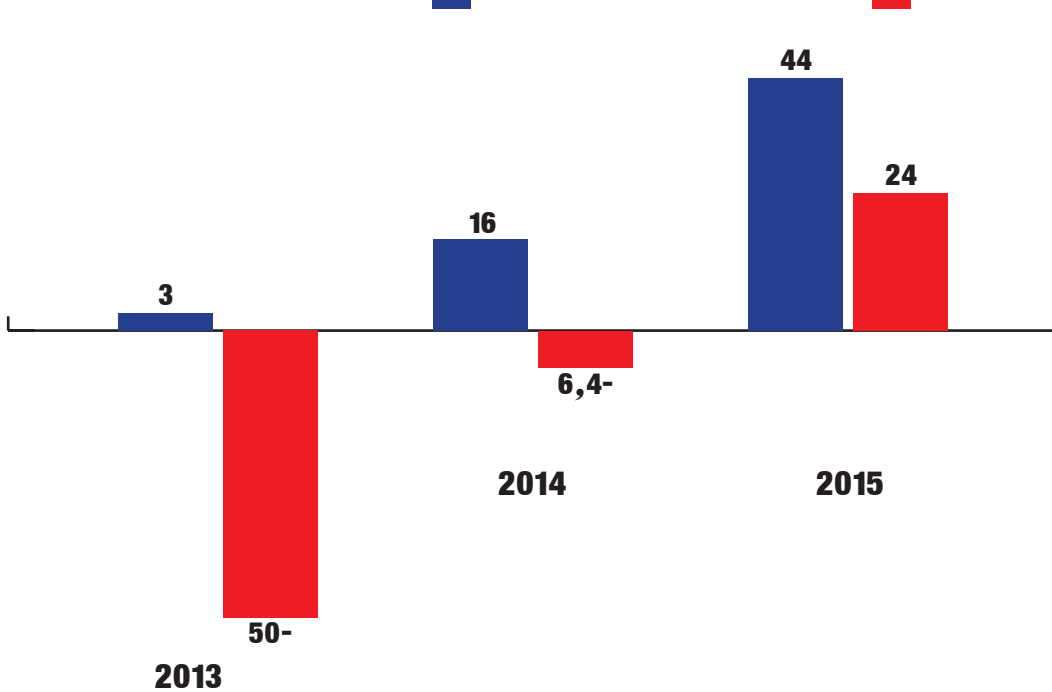
حين تقدم للشركات والمستثمرين! وبين أن ضرائب الرواتب والأجور كانت تشكل حوالي 3,2% من إجمالي الضرائب والرسوم في عام 2010 وأصبحت تشكل في عام 2017 ما نسبته 8,7% من إجمالي الضرائب والرسوم، بالمقابل: ضريبة الأرباح الحقيقية كانت تشكل 15% وأصبحت حوالي 19% عام 2017، وعليه خلال الفترة 2010-2017 زادت مساهمة ضريبة الرواتب والأجور بنسبة 170% مقابل تراجع مساهمة ضريبة الأرباح تقريباً بنسبة 173%.

د. الرضا الأرباح تعفى والأجور لا!

وبدوره الدكتور عقبة الرضا: تناول الضريبة على الرواتب والأجور، التي تصل إلى 22% من الراتب الذي يزيد عن 75 ألف ليرة وعليه يخضع صاحب الأجر لمعدلات ضريبية تزيد عن المعدلات التي تخضع لها الأرباح الحقيقية، وبشكل خاص: الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للإكتتاب بمعدل 14%، بالإضافة إلى ذلك: لا يخضع أصحاب الأجور الذين يعملون في المناطق النائية لمزايا وإعفاءات من الضريبة، في

الفوارق بين نمو ناتج القطاع الخاص ونمو الضرائب خلال الأزمة

نمو التحصيل من ضرائب دخله % نمو ناتج القطاع الخاص %



المهائني نحو ضرائب

لا تمس عموم المواطنين

قدم الدكتور خالد المهائني مداخلة أظهرت العديد من جوانب الخلل في النظام الضريبي سابقاً وحالياً، فالعبء الضريبي كان يتراجع بينما الناتج كان يزداد!

حيث تراجع من 17,2% في 2001 وصولاً إلى 10,9% في 2010، وهو الذي يتراوح في الدول النامية بين 16-25%، وبالمقابل: زاد الناتج خلال تلك الفترة بنسبة 184% بما يعني تراجع العبء الضريبي بنسبة لا تقل عن 60%، وخسارة كبيرة لموارد الخزينة العامة، وهذا يفرض إعادة النظر بالنظام الضريبي ككل، مع التوجه لفرض ضرائب لا تمس عموم المواطنين، انطلاقاً من المقدرة التكيفية للمواطن، بحيث يعفى الجزء من الدخل الضروري لتأمين نفقات المعيشة الضرورية، أما تحصيل الموارد فيكون من خلال فرض آلية لإخضاع كبار المكلفين، ومعالجة التراكم الضريبي، الذي يتراوح بين 7-8 سنوات، وإخضاع المستوردات وبشكل خاص الممولة من المركزي للضرائب، فرض بدل خدمات على المشاريع الخدمية الكبيرة، وغيرها.

الأجور.. الموضوع الأسخن في النقاش الاقتصادي

أقامت جمعية العلوم الاقتصادية يوم الثلاثاء الفائت بتاريخ 17/07/2017 ندوة بعنوان الأجور وتكاليف المعيشة، ألقاها الدكتور سنان علي ديب.



خلال النقاش الذي دار بعد محاضرة الباحث، قدم الرفيق سامر سلامة مداخلة قاسيون حول الموضوع المطروح وكان بها الآتي:

مداخلة الرفيق سامر سلامة

انطلاقاً من أن الحد الأدنى للأجور ينبغي أن يكون قادراً على تأمين تكاليف المعيشة الضرورية، والتي نص عليها الدستور السوري، وقد أجرينا تقديراً لتكاليف المعيشة التي تتحملها الأسرة السورية بشكل ربعي، ليتبين بأنه مع نهاية النص الأول من العام الحالي تأمين الحاجات الرئيسية يكلف الأسرة في دمشق حوالي 311 ألف ليرة شهرياً وهي أعلى تكلفة في سورية، بينما أقل تكلفة في حماة 260 ألف، الغذاء صاحب الحصة الأكبر فتأمينه يكلف وسطياً حوالي 100 ألف ليرة شهرياً، الملفت أن حصة الغذاء خلال الفترة 2010-2017 تراجعت من 45-50% من إجمالي إنفاق الأسرة إلى حوالي 30-32% بما يعنيه هذا من تراجع حاد في الطلب الكلي وبالمقارنة مع وسطي الأجور، الذي يقدر بحوالي 34 ألف ليرة فإن الأجور في سورية بحدها الأدنى والوسطي لا تكفي لتأمين الحاجة الضرورية الأولى، ألا وهي الغذاء. وصلت اليوم الفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة إلى حوالي 277 ألف ليرة شهرياً وهو ما يعادل 8 أضعاف وسطي الأجور، وإن

حيث قدم الباحث نظرة عامة عن الأزمة الحالية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، انخفاض الأجور وانعكاساتها على جانبي العرض والطلب وعلى معيشة السوريين، وصولاً إلى دور السياسات الاقتصادية المتبعة في تعميق الخلل بين الأجور وتكاليف المعيشة.

د. ديب الفساد حصته 40%

وبشكل عام تحدث الدكتور سنان أن انخفاض الأجور، وعدم قدرتها على تأمين مستلزمات المعيشة، يعود إلى الفساد الذي كان يستحوذ على حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة، بينما اليوم لا يزال هؤلاء أصحاب الحصة الأكبر. أما عن السياسات الاقتصادية المتبعة التي كان لها دور في ما نعيشه من تدمير وأزمات، والتي كان عنوانها رفع الدعم، تحرير الأسواق، إلغاء دور الدولة والقطاع العام، الاحتكار، جميعها سياسات لم يجر تغييرها خلال الأزمة وهي المسؤولة عن تراجع مستويات المعيشة، والحلول برأي الباحث لا تكون بزيادة الرواتب والأجور نقدياً، لأنها ستؤدي إلى مزيد من التضخم، وبالتالي مزيد من التراجع وإنما من خلال: تخفيض الأسعار وبشكل خاص سعر الصرف، دعم الإنتاج، وتقديم منح خلال المناسبات.

أصبحت المهمة الضرورية الأولى اليوم، هذه الزيادة على المدى القصير تكون من خلال زيادة الأجور عيناً، من خلال سلة استهلاك مدعومة، ومجمل الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض الأسعار، أي: زيادة القدرة الشرائية للأجور، أما على المدى المتوسط: فإن الحل الجذري يكون من خلال الوصول بهذه الإجراءات لتغيير بشكل جذري من معادلة توزيع الدخل الوطني بين الأجور والأرباح.

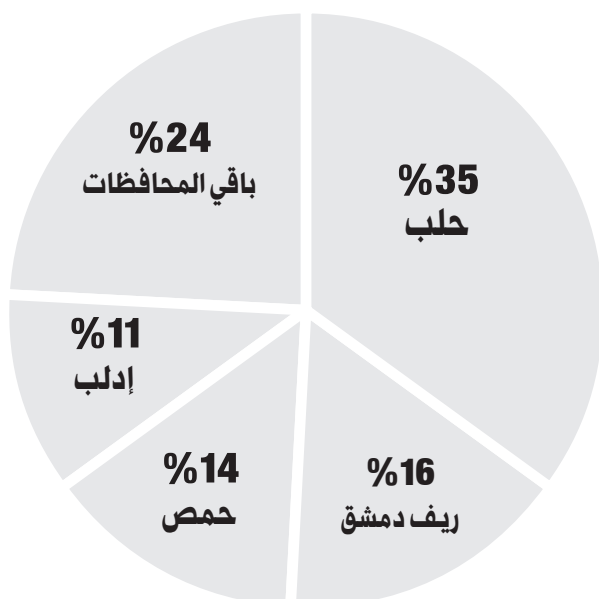
كان عدم توفر الموارد والعقوبات الاقتصادية والأزمة هي أسباب مساهمة في أزمة الأجور، إلا أن الخلل العميق لا يزال يكمن في توزيع الدخل الوطني بين الأجور والأرباح، الذي وصل في 2013 وفق تقديراتنا أيضاً إلى 20% للأجور و 80% للأرباح، وتفاقم بحدة خلال سنوات الأزمة التالية. الحل اليوم يتطلب العمل على مستويين: زيادة الأجور: بمعنى القدرة الشرائية للأجور

في 8 محافظات: ثلث المنازل متضرر.. 9% «بالأرض»

حصة أكبر ثلاث محافظات هي الأكبر من الضرر: أولها حلب بنسبة 35% من المنازل المتضررة جزئياً وكلياً، يليها ريف دمشق، وحمص وفق ما يبين الشكل.

في المدن، حيث أن ثلثي المنازل المدمرة كلياً موجودة في الريف، وثلثها في المدن.

المحافظات الأكثر دماراً



بينما محافظات درعا ودير الزور وإدلب الأصغر، والأقل عدداً من حيث المنازل المتضررة، هي الأكثر ضرراً بالقياس إلى عدد منازلها، فعملياً في المحافظات الثلاث، أكثر من 36% من المنازل متضررة جزئياً، أو مدمرة كلياً.



تقديرات جديدة لحجم دمار المساكن في سورية حتى بداية العام الحالي، صادرة عن تقرير صادر عن البنك الدولي «the toll of war» بتاريخ 2017-7...

وطرطوس والحسكة والسويداء ودمشق والقنيطرة. أما المدمرة كلياً فيبلغ عددها 221 ألف مسكن، بنسبة 8,6% من إجمالي عدد المنازل، وثلث المنازل المتضررة. وبين الريف والمدينة تختلف النسب، فعملياً المنازل المتضررة جزئياً وكلياً في المدن السورية يبلغ عددها 316 ألف، ونسبة 36% من إجمالي المنازل المتضررة، أي: أن الضرر في الريف أكبر منه في مراكز المدن السورية. ولكن الدمار الكلي للمنازل في الريف أكبر منه

فما هو مصير قرابة 3 مليون وحدة سكنية في 8 محافظات تركز عليها الدراسة بعد سنوات الأزمة الست؟ يقدر التقرير المعتمد على صور الأقمار الصناعية، ومعلومات من المنظمات المحلية والرسمية داخل سورية، بأنه من أصل 2,88 مليون وحدة سكنية في 8 محافظات سورية عام 2010، فإن المساكن المتضررة جزئياً أو كلياً يبلغ عددها 870 ألف مسكن تقريباً، وبنسبة 30% من المساكن الإجمالية في مجمل محافظات البلاد، باستثناء اللاذقية

خلقت خلال عقود هيمنة الدولار بنية عالمية، إلى جانب هيكلية الدول التي ولدت منذ قرون عديدة. وهذه البنية الجديدة مصممة لإزاحة بنية الدولة ودورها السيادي عبر العالم، وهي ما يسمى بالحكومة العالمية، وقوام سلطتها الأساسي هو البنوك المركزية.

المعركة العالمية

مع البنوك المركزية



إن هذه السلطة النقدية العالمية الغربية تزيد من تعقيد إجراء تغييرات سريعة وكبرى في المنظومة النقدية وبالتالي الاقتصادية، حيث تتطلب مواجهة الدول مع بنوكها المركزية التابعة وتطويعها واستعادتها من هيمنة الدولار والنظام النقدي الغربي العالمي، وهذه المواجهة دون بدائل جدية واسعة النطاق هي مواجهة صعبة وذات تأثيرات عميقة على الاستقرار الاقتصادي، وعلى العملات المحلية الوطنية. ولكن هذه المنظومة محمية بالقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للغرب، وجميع أركان هذه القوة اليوم مهتزة بعمق، وتبقى الدولار عارياً شيئاً فشيئاً وأقل مقاومة لمقابل التغيرات التي أصبحت ضرورة في ظل أزمة اقتصادية عميقة ستدفع الدول في الاطراف العالمية لتحصيل كل ما تستطيع تحصيله من ماله المسروق تاريخياً، والخطوة الأصعب هي استعادة استقلالها النقدي.

المسألة تتطلب اتفاقاً عالمياً على منظومة بديلة لإصدار النقد المحلي، ومنظومة بديلة للتبادل في العلاقات الاقتصادية الدولية. العالم اليوم على عتبات الأزمة يحتاج إلى منظومة بديلة لتبادل البضائع، تتجاوز الدولار وربما أي عملة أخرى..

الوصول إلى اليوان وشرائه، والتي تديرها البنوك الأساسية الصينية المملوكة للدولة، ومع بداية 2016، حوالي 20 محطة أطلقت في هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، سيؤول، لندن، فرانكفورت، باريس، ولوكسمبورغ. لكن ومن خلال ما يذكره كاتاسونوف، يتضح أن هنالك عقبتين في وجه «عالمية اليوان». فعلياً، إن عدم التحرير الكامل لليوان الصيني يعتبر عقبة في وجه تحوله إلى عملة دولية، ولذلك لا يزال اليوان المستخدم عالمياً لا يشكل إلا نسبة 2-3% من كتلة اليوان المستخدمة في الصين، بينما النسبة التقديرية في حالة الدولار تشير إلى أنه من كل 3 دولارات تطبع، فإن واحدة فقط تبقى في الولايات المتحدة، واثنان تخرجان للدورة العالمية...

عقبات تصديرية

ويضاف إلى ذلك أن الفائض التصديري التجاري للصين أيضاً هو عقبة في وجه هذه العملية، فالصين ترسل بضائع للعالم أكثر مما ترسل مالا مقابل البضائع، وهذا لا يتناسب مع فكرة نشر اليوان عالمياً، ويقدر الباحثون بأنه بناءً على هذا، فإن ثمن عالمية اليوان ينبغي أن يكون «الصناعة الصينية»، لذلك، فإن الصين أمام وضع إذا ما التحقت فيه بمنطق عمل دول منظومة العملات الاحتياطية العالمية، فعلياً أن تخسر نموذجها في التحكم المالي بالعملة، وأن تخسر صناعاتها على المدى المتوسط أي عناصر قوتها الفعالة، وأن تعمل على تعويض الفرق من ربح العملة العالمية، وكلا الأمرين مستبعد فلا دول الغرب تقبل بمحاصة في ربح النقد العالمي، ولا الصين تدخل بمحاصة ثمنها من الأركان الفعلية لقوتها الاقتصادية، ولا المنظومة الاقتصادية العالمية تحتل مزيداً من استمرار الاستغلال والربح الكبير الذي تحصل عليه آلة الطباعة العالمية التي تضر الصين قبل غيرها، والتي تأخذ حصة من قيمة كل ورقة نقدية محلية تطبع عالمياً...

هذه المنظومة ليس مهماً، ولا يدل على الاستقلالية من عدمها. فالاحتياطي الفيدرالي هو شركة مغلقة بمساهمين محددين، وكل من بنك إنجلترا وبنك فرنسا كانوا عادة مملوكين من مساهمين خاصين، ثم تم تأميمهم، بينما على سبيل المثال كل من بنك إيطاليا واليابان لديهم ملكية مشتركة خاصة وعامة. وأياً كانت التغيرات فإن اتجاهها واحداً كان يسود، وهو توسيع الدور الاقتصادي للبنوك المركزية حتى تحولت إلى المنظم المالي الأضخم، والمتحكم بسير العملية الاقتصادية، وزيادة استقلاليتها وحصانتها بحيث لا تستطيع السلطات المحلية للدول التأثير كثيراً عليها، بينما ترتبط موضوعياً بنظام طباعة العملات المحلية المعتمد على شراء العملات الاحتياطية، أي ترتبط بالعمق بمكنة طباعة الدولار في الولايات المتحدة.

ماذا عن دخول اليوان الصيني؟

في مقال آخر للباحث كاتاسونوف حول العملة الصينية اليوان، يحاول الإجابة على سؤال: «هل يستطيع اليوان أن يزيح الدولار؟» وتأتي إجابة الباحث متفائلة حول توسع دور اليوان كعملة احتياطي عالمية، بعد أن استطاعت الصين بقوتها الاقتصادية من خلال توسيع فوائضها المالية ودورها الاستثماري والتجاري العالمي، أن تنتزع اعتراف المنظومة النقدية العالمية وصندوق النقد الدولي، باليوان كعملة احتياطي دولية، تضاف إلى سلة العملات، ويشير إلى أن العقبات التقنية تجاه هذا الموضوع يمكن تذليلها، ومنها ما تعمل الصين عليه عبر توسيع اتفاقيات سواب لتبادل عملتها مع البنوك المركزية المختلفة في الجوار الآسيوي أولاً، وفي أميركا اللاتينية ثانياً، وفي بعض الدول الأوروبية. بالإضافة إلى إجراءات مثل «مراكز اليوان» وهي أشبه بمحطات في مكان معين ولزمان محدد، يستطيع فيه غير الصينيين

■ ليلي نصر

هذا ما كتبه العضو المشارك في الأكاديمية الروسية للعلوم الاقتصادية والأعمال، البروفيسور الروسي فالتين كاتاسونوف، في مجلة «الثقافة الاستراتيجية». فيما يلي، تقدم قاسيون قراءة لهذا المقال المعنون بـ: «البنوك المركزية التي لا تمس».

مستويات هرم سلطة النقد العالمي

يمكن القول أن هذه البنية الجديدة هرمية الشكل، في الأعلى هناك البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مركز إصدار الدولار الذي تحول إلى رمز العملة العالمية منذ 72 عاماً مضت في اتفاق بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية. المستوى الثاني من الهرم مكون من البنوك المركزية التي تصدر العملات الاحتياطية العالمية الأخرى: البنك المركزي الأوروبي، بنك إنجلترا، وبنك اليابان. في الحلقة الأدنى من الهرم تأتي باقي البنوك المركزية لدول منطقة اليورو، التي تعتبر مساهمة في البنك المركزي الأوروبي، البنك الألماني والفرنسي بالدرجة الأولى. وهناك أيضاً بنوك كندا، استراليا، نيوزيلاندا، وبعض البنوك المركزية للدول الاسكندنافية.

في قاعدة هذا الهرم هناك المجموع الكامل للبنوك المركزية عبر العالم، والتي يمكن القول عنها أنها «مجالس للعملة» مهمتها في السياق العالمي أن تطبع العملات المحلية عبر شراء الدولار الأمريكي أو العملات الاحتياطية الأخرى. وهذه «العملات الوطنية»، هي حقاً دولارات أمريكية مطبوعة بشكل آخر.

إن مجمل هذه البنوك المركزية العالمية مرووسة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، رغم أنها قد تبدو مختلفة فبعضها يظهر كمنظمة قطاع عام، أو خاص، أو تشاركي، ولكن شكل الملكية في

وجدتها

د. عروب المصري



الأرض كمنطقة غير صالحة للسكن

تتدهور الظروف البيئية التي تعيشها الحضارة الإنسانية يوماً بعد يوم، ويتغير كوكب الأرض بشكل سريع بحيث ستصبح أجزاء كبيرة منه غير صالحة للسكن بحلول نهاية القرن إن لم نفعل شيئاً الآن.

إن حياة أبنائنا وأحفادنا في خطر مع ارتفاع مستويات البحار والمحيطات الناجم عن الاحتراق العالمي. والذي يجعل العالم مكاناً أكثر حرارة ويصبح الحصول على الغذاء أصعب فأصعب بسبب ذلك، لخروج مساحات واسعة من مجال الإنتاج الزراعي.

إن الاحتراق العالمي والانقراض الجماعي، وغيرها من الأزمات البيئية، هي أزمات متعددة لكنها متقاربة، لأنها أعراض ما يسمى الأنثروبوسين حيث القوة الدافعة وراء هذه الأزمات هي مجتمع إنساني تهيمن عليه الرأسمالية.

تجاوز تأثير الطريقة التي تدار بها الطبيعة منذ الحرب العالمية الثانية كل ما أثرته قبل ذلك وكل ذلك ناتج عن طريقة استخدام الوقود الأحفوري، والأشكال المدمرة للتعبين والزراعة، ويرجع ذلك إلى الطريقة التي ينظم بها مجتمعنا.

إن المشكلة الأساس هي الرأسمالية، التي تشكل هيكلنا الاجتماعي وبدلاً من العمل جنباً إلى جنب مع عمليات الأرض الطبيعية، تعمل الرأسمالية ضدها.

ما يعني التعامل مع كل شيء في المدى القصير للغاية. أي: استخدام الموارد التي تحتاج إلى العناية بطريقة غير مسؤولة. وهذا يعني تدمير خصوبة التربة من خلال الإغراق بالمزيد والمزيد من الأسمدة. إن الرأسمالية لا تعمل في الزراعة لإنتاج الغذاء للبشر، إنها تعمل في الزراعة لتحويل الوقود الأحفوري إلى منتجات للسيور ماركيت.

يحاول العديد وضع اللوم على البشرية ككل، ويتحدث البعض عن أن أعداد البشر الكبيرة هي السبب، مما يقوي المبررات المستخدمة لمهاجمة المهاجرين والفقراء.

ويتناسون أن ليس كل المليارات الثلاثة من البشر على هذه الأرض يسهمون في الاحتراق العالمي، الناس الذين هم في الأساس صفر. حيث إن 2,5 مليار أو أكثر منهم يساهمون بنسبة انبعاثات غازات الدفيئة ضئيلة جداً. لذلك لا يتعلق الأمر بما يفعله الأفراد ولكن ما تقوم به الشركات العملاقة، أو الجيش الأمريكي والجيش البريطاني، الذين لديهم تأثير أكبر على المناخ.

إن السؤال عن التغييرات الجارية، هو كيف يمكننا أن نبطئها، وكيف يمكننا التكيف معها، ماذا يمكننا أن نكسب منها. يمكننا أن نواجه المشكلة الآن، أو لاحقاً إلا أن الوقت الذي نؤخر فيه اتخاذ الإجراءات سيكون أكثر صعوبة في مواجهة كارثة المناخ التي تلوح في الأفق.

من معهم؟ وماذا يفعلون هناك؟

إضاءات في التنوع الحيوي



مراكز نشوء الأنواع النباتية المدججة حسب العالم نيقولاي فافيلوف

في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي جال باحث في التنوع الحيوي «ولم يكن هذا المصطلح معروفاً بعد» اسمه ميشيل زوهاري Michael Zohary في أراضي بلاد الشام وما بين النهرين لسنوات طويلة، وجمع ووثق مكونات التنوع الحيوي النباتي في المنطقة، وأصدر عدة كتب ومقالات عن النباتات البرية والبيئات، والجغرافية النباتية، لا تزال حتى اليوم من المراجع والوثائق الهامة عن النباتات والبيئات البرية لهذه المنطقة، الممتدة من الخليج العربي حتى قناة السويس. وما إن أعلن الكيان الصهيوني عن دولته حتى اعتمر القبة اليهودية وتولى هذا الباحث النشر والكتابة والتوثيق عن مكونات التنوع الحيوي النباتي في جامعة تل أبيب.

د. موقف الشيخ علي

من زوهاري إلى بريمر

حينما جاء بول بريمر إلى العراق بخطة الـ 100 قرار .. ومن ضمن القرارات التي أصدرها بريمر القرار 81 تحت عنوان «براءة الاختراعات والتصميم الصناعي وسرية المعلومات، والدوائر المتكاملة وتنوع المحاصيل» والذي ينص على: أن المزارعين محظور عليهم استخدام البذور المحمية المذكورة في الفقرات 1 و 2 من الفقرة سي من مادة 14 الخ... الخلاصة: أن القرار ينص على: أن المزارع العراقي غير مسموح له بحفظ البذور ولا مشاركتها مع غيره ولا إعادة زراعتها. كما أنه نص على أنه: لا يحق لأية حكومة منتخبة أن تغير نظام البذور ما بعد الغزو.

هل استفدنا من «بروتوكول ناغويا»؟

وفي خضم ما يسمى العولمة التي اجتاحت العالم في نهايات القرن الماضي، ومن ضمن اتفاقية الدولية لحماية التنوع الحيوي ظهر ما يسمى «بروتوكول ناغويا» بشأن الحصول على الموارد الجينية، والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي والذي

الصف، عدس بري، بازلاء، تين، لوز Amygdalus و بطم. تين رماد «قرب دمشق، 6250 – 5950 ق. م»: قمح، شعير ثنائي الصف، عدس، حمص، بطم، لوز و زعرور Crataegus. رأس شمرا «شمال اللاذقية، 5500 – 5000 ق. م»: قمح، شعير سداسي الصف، عدس، بازلاء، بذور الكتان Linseed. البيضة «قرب البتراء، 6780 – 6600 ق. م»: انطباعات نباتية للقمح والشعير ثنائي الصف والبطم. أريحا «وادي نهر الأردن، 8000 – 7300 ق. م»: قمح، شعير ثنائي الصف، عدس، بطم، لوز غسول «وادي نهر الأردن، حوالي 3700 ق. م»: قمح، شعير ثنائي وسداسي الصف، عدس، زيتون وتمر.

نيقولاي فافيلوف «1887 – 1943» عالم وراثة وعالم نبات روسي. كانت أهم مساهماته العلمية نظريته حول مراكز أصل النباتات المزروعة، وكرس حياته لدراسة وتحسين القمح والذرة، ومحاصيل الحبوب الأخرى، التي تدعم سكان العالم. اعتبر أيضاً أن التنوع النباتي لنوع ما، يتركز في مكان نشوء هذا النوع.

تأملوا معنا هذه الخارطة ولنفكر من معهم وماذا يفعلون هنا؟؟؟؟؟؟

أن مستوطني «أبي هريرة» في العصر الحجري الوسيط كانوا يجمعون العديد من البقول، إن لم يكونوا يزرعونها، ومن هذه البقول نوع من العدس البري، كما أنهم كانوا يقطعون الجوزات الصغيرة من شجرة التربينينية Turpentine tree وثمار شجيرات الميس Hackberry وبذور الأعشاب الريشية البرية، وكان الاكتشاف الأكثر إدهاشاً هو اكتشاف الحبوب الغذائية، وكان أكثرها عدداً حبوب القمح البدائي، المعروف بالقمح البري، إضافة إلى نوعين آخرين من الحبوب، لكنهما أقل تواجداً من حيث الكم، هما الجاودار البري Wild rye والشعير البري.

المواقع التاريخية الشاهدة

فيما يلي استعراض بعض المواقع التاريخية الشاهدة على قدم النشاط الزراعي للسكان المحليين في بلاد الشام: تين أبو هريرة «شمال سورية، 9200 – 8500 ق. م»: قمح أحادي وثنائي الصف، شعير بري، عدس بري و بطم Pistachio. تين مريبط «شمال سورية، 8050 – 7550 ق. م»: قمح بري، شعير بري، عدس بري، فول بري و بطم. تين أسود «قرب دمشق، 7800 – 7600 ق. م»: شعير بري ثنائي

يهدف حسب مقدمته نصاً: «إن الهدف من هذا البروتوكول هو التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، بما في ذلك عن طريق الحصول بصورة ملائمة على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيا ذات الصلة بصورة ملائمة، مع الأخذ في الحسبان جميع الحقوق على هذه الموارد والتكنولوجيات، وعن طريق التمويل الملائم، مما يسهم بالتالي في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته».

منذ العصر الحجري الوسيط

تعرف منطقة بلاد الشام تاريخياً كجزء من الهلال الخصيب، وتضم حالياً أربعة أقاليم سياسية، تشمل كلاً من سورية، لبنان، الأردن وفلسطين. عرف الإنسان القديم الذي سكن في بلاد الشام كجزء من منطقة الهلال الخصيب العمليات الزراعية منذ أكثر من 10000 سنة، كما أن المجتمع الزراعي الأول في التاريخ تأسس على ضفاف نهر الفرات، في موقع تل «أبو هريرة» الذي غمر جزئياً مع إنشاء سد الفرات في سورية، بعد أن تناوله الأثريون بالبحث المكثف والعميق، على مدى سنوات طويلة. بينت نتائج الفحص المجهرى للبقايا النباتية التي وجدت في هذا الموقع

أزمة المنظومة... ليست قطر وحدها



وصلت السعودية إلى أقصى ما يمكن فعله لإلباس قطر ثوب الراعي الأكبر «الوحيد» للإرهاب في المنطقة، والنتائج الأولية لا تشير إلى نجاح سعودي في الهدف المرسوم، بما يوازي حجم الحملة سياسياً وإعلامياً، من حيث التحشيد والتصعيد بالخطاب...

■ فادي خضر

المؤكد أن حملة «تأديب السلطة» القطرية كما يصفها المستشار في الديوان الملكي السعودي، «سعود القحطاني» لن تتوقف قريباً، في الوقت نفسه فإن الأهداف المرسومة ذات السقوف العالية لم تعد صالحة، والدليل هو كثرة الوساطات سواء، الكويتية أو السودانية وأخيراً التركية، لحل الأزمة الخليجية-القطرية، أي: الانتقال من مرحلة «الإخضاع» إلى مرحلة «التوافق» على الخروج من هذه الأزمة...

في أسباب الفشل السعودي

إذا ابتعدنا عن الأسباب الظاهرية التي تصرح بها السعودية، كدعم قطر للإرهاب، رغم أن في هذا جزء كبير من الصحة، فهو كلام حق يراد به باطل، فالسعودية ليست بموقع سياسي وأخلاقي يسمح لها بتأديب غيرها في المنطقة بحجة دعم الإرهاب، ولا هي تلك المملكة البريئة بالنظر إلى تقارير

كيف ستتعاطى واشنطن مع التزامات حلفائها المفترضة في المراحل المقبلة وهي منقسمة في موقفها اتجاه أزمة تبدو فقط بداية لسلسلة التزامات؟

الأمم المتحدة المتواترة فيما يخص ممارسات «التحالف العربي»، الذي تقوده السعودية في حربها على اليمن، أو بالنظر إلى تدخلاتها في شؤون الدول الإقليمية، كما في سورية وليبيا. بالتالي، يجدر البحث عن السبب الأساسي لهذه الحملة السعودية، خارج تجاذبات الإعلام وتصريحات المسؤولين في الطرفين، وربما تكون نقطة الانطلاق هنا هي ممارسات حلفاء واشنطن في المنطقة، وتحديداً في سورية والعراق وليبيا واليمن، التي شهدت تدخلات مباشرة وعلمية، بسقوف مرتفعة وفشلت في تحقيق أهدافها بحكم موازين القوى الدولية والإقليمية القائمة في السنوات

الأخيرة، وبما أن النتيجة كانت انتشار ظاهرة الإرهاب في أغلب دول المنطقة، ووصولها حتى إلى أوروبا، فإن الفشل السياسي لحلفاء واشنطن، يعني بالضرورة أن الأثمان السياسية والمالية المترتبة على هذا المحور، سيتم دفعها إما مناصفة بين الخاسرين، أو ستدفعها الحلقة الأضعف في هذا المحور، والتي تبدو قطر صاحبة هذه المرتبة، ضمن منظومة التحالفات الخليجية-الأمريكية.

سلسلة التزامات..

هنا، يمكن العودة قليلاً إلى الانقلاب الفاشل في تركيا العام الماضي، حيث أن تراكم الالتزامات داخل تركيا، وفشلها إقليمياً بتحقيق أهدافها المعلنة في سورية ومصر، أجبراً أنقرة على استدارة سريعة اتجاه التنسيق جزئياً مع روسيا، مما أدى إلى تدبير انقلاب في الداخل التركي، كان الممكن أن يؤدي بالبلاد إلى حرب أهلية ما كانت لتقف عند الحدود التركية، بل فجرت المنطقة برمتها لسنوات مديدة، ذلك الانقلاب من حيث التحليل والاحتمال الجدي لظهور فتح الله غولن المقرب ممثل التيار الفاشلي في الإدارة الأمريكية بهذا الانقلاب، يسمح لنا بتحديد أولي لمفعلي الانقلاب، وهم الأطراف التي لا ترغب بهذه الاستدارة التركية. وبالعودة إلى الحالة القطرية، فإن إدراك قطر المتأخر لضرورة إيجاد توازن جديد في علاقاتها الإقليمية حداً بالسعودية إلى «تأديبها»، لكن كما في الحالة التركية، استطاعت قطر الخروج الجزئي من تحت الضغط السعودي بأقل الأضرار، حتى أنها بدأت بالانتقال من حالة الدفاع إلى الهجوم، ومؤخراً، أكد وزير الاقتصاد والتجارة القطري،

الفشل السياسي لحلفاء واشنطن يعني بالضرورة أن الأثمان السياسية والمالية المترتبة على هذا المحور سيتم دفعها إما مناصفة بين الخاسرين، أو ستدفعها الحلقة الأضعف في هذا المحور

فصريحات الإدارة الأمريكية في الليل يحوها النهار، ومؤخراً أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية ما تسميه «التقرير السنوي الخاص بجهود دول العالم في مكافحة الإرهاب» لعام 2016، وتضمن التقرير رأي واشنطن في علاقة قطر بالإرهاب، حيث اعتبر التقرير أن قطر «حققت تقدماً كبيراً»، واعتبر أن قطر «ملتزمة أو ملتزمة إلى حد كبير» بكل التوصيات التي قدمتها «مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

إلا أن التقرير لم يبرئ قطر تماماً من تهمة تمويل الإرهاب، لكن بطريقة أقل، غير مباشرة إن صح التعبير، بعد تأكيد التقرير أن ممولي الجماعات الإرهابية داخل قطر مازالوا قادرين على استخدام النظام المالي فيها، غير الرسمي، لهذا الهدف.

وبغض النظر عن صحة التقرير بالمعنى المهني، وهوامش الحيادية المتاحة فيه، إلا أن ما يهمنا هو الجانب السياسي من هذا التقرير، والذي يؤكد مرة أخرى عجز واشنطن في تصدير موقف سياسي يرضي حلفاءها في المنطقة، أي: أنها لا تدعم تماماً الموقف السعودي في تعاطيه مع الأزمة الحالية، كما كان مأمولاً من السعودية، بعد الزخم الإعلامي والمالي الذي رافق زيارة ترامب إلى الرياض، وفي الوقت نفسه لا تبرئ قطر من تهمة دعم الإرهاب، والسؤال المطروح هنا، هو في قدرة واشنطن على التعاطي مع التزامات حلفائها المفترضة في المراحل المقبلة، وهي منقسمة في موقفها اتجاه أزمة تبدو فقط بداية لسلسلة التزامات من المرجح أن تعصف بمنطقة الخليج على وجه الخصوص!!

أحمد بن جاسم، أن بلاده «ستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة وستلجأ إلى المنظمات والمحاكم الدولية والإقليمية لمقاضاة دول الحصار»، متحدثاً عن أن الشركات غير القطرية العاملة في قطر ستقاضي بدورها هذه الدول، وستطالبها بتعويضها عن الخسائر التي تكبدتها، وقال الوزير القطري: إن دول الحصار مطالبة بتعويض القطاع الخاص القطري عن «الخسائر التي تكبدها والتي تقدر بمبالغ ضخمة»، وفي السياق نفسه، أدلى وزير الدفاع القطري، خالد بن محمد العتيبة، بتصريحات حول إجبار قوات بلاده على المشاركة ضمن قوات «التحالف العربي» في اليمن، كرد سياسي على إجراءات السعودية العقابية بحق قطر.

لكن حتى في حال خروج قطر من أزماتها مع الخليج والسعودية تحديداً، في ظل تعدد الوساطات الإقليمية بهذا الصدد، فالؤكد أن الخليج بكيته دخل في سلسلة أزمات، لا يعني إقفال إحدها حماية هذه الدول من أزمات أخرى محتملة، كما ذكرنا مسبقاً، إن الأثمان السياسية والمالية، هي أثمان «واجبة الدفع» عاجلاً أم آجلاً، وبالتالي، فإن قدرة هذه الدول المأزومة على التعاطي بواقعية مع التغيرات الإقليمية والدولية هي السبيل الوحيد لتقليل الخسائر، وهو ما لا يبدو ظاهراً في الأفق القريب، تحديداً فيما يخص السعودية التي تتحول فيه حالياً، إلى «الوكيل الأمريكي» الأول في المنطقة.

الأزمة «تكشف» عورة واشنطن

يعود الانقسام الداخلي أمريكياً بين مراكز القوى للظهور مجدداً، هذه المرة في الأزمة الخليجية-الأمريكية،

الحراك الفلسطيني... لاستلام زمام المبادرة



أغلب ما يذهب إليه المناضلون الفلسطينيون من أشكال المقاومة المتعددة، في الضفة الغربية وغزة وسجون الاحتلال والقدس، بات حالة لها قواسمها المشتركة وتأثيراتها المترامية على مسار القضية الفلسطينية، وهي أبعد بكثير من دعاية العدو حول أسباب كل عملية، بهدف تجزئتها وتحويلها إلى «حالات فردية» بينها فواصل زمانية ومكانية...

■ وائل سعد

ضمن السلسلة المستمرة من نضالات الشعب الفلسطيني، تظهر عملية المسجد الأقصى الجمعة 14/تموز الحالي، كعملية نوعية بكانها وزمانها، وتأثيرها على المزاج الشعبي المنتفض في الضفة، وحتى على الفصائل السياسية، التي يبدو أنها تتبعد أكثر فأكثر عن نشاط وفعالية الشباب الفلسطيني، بعد كل عملية من هذا النوع، وإن كانت مضطرة، بجزئها الأكبر، على الحاق الإعلامي على الأقل بحراك الشارع.

هنالك دفع في اتجاه استمرار تجربة «الانتفاضة الثالثة» بشكلها الجديد بالاستفادة من تاريخ الحركة النضالية الممتدة لأكثر سبعين عاماً

عملية مباركة شعبياً

قام ثلاثة شبان من مدينة أم الفحم، بتنفيذ العملية قرب باب الأسباط، وأسفرت عن مقتل شرطين وجرح آخر، ثم استشهاد الشبان الثلاثة. وتبع العملية اعتقال لخطيب المسجد الأقصى، محمد حسين، قبل أن تفرج عنه في وقت لاحق بكفالة مالية، وتبدأ حملة إجراءاتها التعسفية بحق السكان الفلسطينيين من حملات اعتقال، وإغلاق أبواب المسجد الأقصى بوجه المصلين استمر عدة أيام حتى الاثنين الماضي، وسط إجراءات مشددة على أبواب المسجد، تمثلت بنصب «أبواب إلكترونية» للتفتيش، إضافة إلى التفتيش الدقيق للمصلين.

لاقت هذه الإجراءات غضباً شعبياً، وردوداً تمثلت بدعوة فعاليات شعبية وشبابية، إلى اعتبار يوم الجمعة الماضي يوم غضب فلسطيني نصره للأقصى والقدس المحتلة، ورفضاً للبوابات الإلكترونية، والإجراءات الأمنية المشددة، التي يرفضها الاحتلال الصهيوني منذ يوم الأحد الماضي في مدينة القدس القديمة والحرم القدسي، كما دعت مساجد القدس فجر الأربعاء عبر مكبرات الصوت، للنفير إلى الأقصى والاعتصام قبالة بوابات المسجد.

تبعات الحادثة امتدت شعبياً، إلى كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، بمسيرات حاشدة ودعوات مستمرة للوقوف بوجه إجراءات كيان الاحتلال. وهنا، يمكن البحث أكثر في طبيعة المزاج المتشكل شعبياً حول الأحداث التي

تشهدها الأراضي المحتلة في السنتين الأخيرتين على أقل تقدير، انطلاقاً من «الهبة الشعبية»، مروراً بحوادث الطعن والدهس، وحالة الشهيد باسل الأعرج ورفاقه كحالة مستجدة في الحياة السياسية المقاومة، وليس أخيراً إضراب الأسرى في سجون الاحتلال قبل أسابيع قليلة.

عن جذور النضال الحية

من الضروري فهم عملية المسجد الأقصى الأخيرة ضمن هذه السلسلة الطويلة من الأعمال ذات الطابع الشعبي بالدرجة الأولى، والتي لها هدف نهائي واحد، وهو حل القضية الفلسطينية حلاً ناجزاً يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، كل الحقوق، بغض النظر عن القيادات الفلسطينية والخلافات بين فصائلها.

وعليه، يمكن التنبؤ باستمرار الأعمال النضالية بصيغتها الشعبية تحديداً، لعدة أسباب، العنوان العريض لها هو: استعصاء حل القضية الفلسطينية حتى الآن، وفي تفصيلات هذا العنوان العريض، يمكن القول: إن جمود الفضاء السياسي التقليدي عن مواكبة الأحداث من «الهبة»، حتى عملية المسجد الأقصى، هذا الجمود أو النمطية في التعاطي مع الشارع الفلسطيني، بالتنديد أو دعوات الاعتصام، لم يعد يتواءم مع تقدم الحركة الشعبية وفهمها لأحداث الصدام المتتالية مع العدو في السنوات الأخيرة، وأكثر من ذلك، إذا ما نظرنا إلى حال السلطة الفلسطينية في عملية الأقصى الأخيرة مثلاً، حيث أصدرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا» الرسمية، يوم الجمعة في أعقاب العملية

المذكورة، الخبر التالي نصه: «جري يوم الجمعة اتصال هاتفي بين رئيس دولة فلسطين محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حيث عبر الرئيس محمود عباس عن رفضه الشديد وإدانته للحادث الذي جرى في المسجد الأقصى المبارك، كما أكد رفضه لأية أحداث عنف من أية جهة كانت، وخاصة في دور العبادة، كما طالب الرئيس بإلغاء الإجراءات الإسرائيلية بإغلاق المسجد الأقصى المبارك أمام المصلين...».

هنا، لا حرج للسلطة بإدانة العملية، والاكتماء بمطالب سلطات الاحتلال بإلغاء إجراءات إغلاق المسجد الأقصى، وعلى لسان الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، فإن رئيس السلطة «محمود عباس»، يجري سلسلة اتصالات عربية ودولية لمنع تدهور الأوضاع «!»، تكررت هذه الصورة إلى حد كبير في جميع مواجهات الشارع الفلسطيني مع سلطات الاحتلال، وربما باستمرار حالة المواجهة هذه، نقترب من مرحلة تنقطع فيها «شعرة معاوية» تماماً بين الشارع والسلطة.

دفعاً باتجاه الانتفاضة الثالثة

السبب الآخر الموجب لاستمرار حركة الشارع تصاعداً هو قناعة الشارع الفلسطيني بجذوى المواجهة المباشرة مع سلطات الاحتلال، كما حدث في حالة إضراب الأسرى بقدرتهم على تحصيل أهدافهم التي أعلنوها بداية الإضراب، أو حتى في عجز سلطات الاحتلال عن ضبط الأوضاع الأمنية بالطريقة التي اعتادت عليها سابقاً، بالترهيب والاعتقال الذي بات يطال الضفة الغربية بشكل كامل، حتى أنهم اعتادوا

وفهموا ردود الفعل الصهيونية التي تؤكد الوضع الحرج وضيق الخيارات لسلطات الاحتلال في مواجهتها مع الحركة الشعبية، والمعبر عنها مثلاً بهيستريا تصريحات وزير «الأمن الداخلي» في حكومة الاحتلال، غلعاد إردان، يوم الأحد 16/تموز، التي قال فيها: أن «المسجد الأقصى يقع «تحت السيادة الإسرائيلية»، وإن موقف الدول الأخرى ليس مهماً، وإذا تقرر أن خطوة معينة لها أهمية معينة، فسيتم اتخاذها». وفي تصريحه لإذاعة جيش الاحتلال، قال إردان: إن «إسرائيل» سيدة المكان ولنا بحاجة بتوصيات من أحد دون النظر إلى آراء الآخرين». ضف إلى ذلك أن استمرار حركة الشارع بشكل متواتر وتضييقي، أعطى تجربة ملموسة للحركة الشعبية في الظروف الحالية، بمعنى أن الشارع الفلسطيني بعيداً عن البيئة السياسية التقليدية، قد بدأ يفهم ويحل بشكل يومي ردود الأفعال والمواقف للقوى السياسية داخلياً، وردات الفعل الإقليمية والدولية، في كل قضية لها علاقة بالقضية الفلسطينية، وعليه، من المؤكد أن هذا التحليل والفهم لا بد أن يلمس التخطيط الذي يعيشه المعسكر الغربي، بقيادة الولايات المتحدة، وبالتالي الكيان الصهيوني، باعتباره قاعدة متقدمة لهذا المعسكر في المنطقة، وهو ما يعطي دفعاً اتجاه استمرار تجربة «الانتفاضة الثالثة» بشكلها الجديد بالاستفادة من تاريخ الحركة النضالية الممتدة لأكثر سبعين عاماً، وضمن إحدائيات داخلية وإقليمية ودولية جديدة، أساسها إعادة إنتاج البرنامج الوطني، بما يخدم متطلبات القضية الفلسطينية مرحلياً واستراتيجياً، من حيث الهدف النهائي.

تبعات الحادثة امتدت شعبياً إلى كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، بمسيرات حاشدة ودعوات مستمرة للوقوف بوجه إجراءات كيان الاحتلال

الصورة عالمياً



• أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريباكوف، أن بلاده لا تشك في جدوى معاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى «ستارت 3»، وأن على موسكو وواشنطن تنفيذ المعاهدة بحلول 2018.



• في استكمال لوصول قواتها العسكرية إلى قطر منذ بداية الأزمة الخليجية، أعلنت وزارة الدفاع القطرية عن وصول المجموعة السادسة من القوات التركية إلى العاصمة القطرية الدوحة.



• أقر مجلس النواب الأمريكي، الأسبوع الماضي، مشروع قانون ميزانية عسكرية ضخمة خولت وزارة الدفاع إنفاقاً يصل إلى 696 مليار دولار، بتأييد 344 صوتاً مقابل رفض 81.



• أعرب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عن رضاه إزاء تنفيذ اتفاق إيران النووي، داعياً جميع الأطراف الموقعة عليه الاستمرار بالعمل بإخلاص كي يكون الاتفاق مفيداً للجميع.



• أعلنت منظمة الصحة العالمية الثلاثاء الماضي: أن عدد حالات الوفيات جراء وباء الكوليرا في اليمن منذ 27/ نيسان الماضي تجاوز 1800 شخص، بينما يشتبه بنحو 356 ألفاً و591 شخصاً آخرين.



• أعلن متحدث باسم البيت الأبيض، خلال الأسبوع الماضي، أن الولايات المتحدة تنظر في جميع أنواع العقوبات ضد فنزويلا، على خلفية الأزمة السياسية التي تعصف في البلاد منذ حوالي 6 أشهر.

انتخابات ألمانيا:

هل تبقى ميركل في منصبها؟



تحتاج المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، للفوز في الانتخابات البرلمانية العامة، من أجل الإبقاء على سياساتها الداخلية والخارجية، فيما لو قررت أن تترشح لمنصب المستشارية الاتحادية للمرة الرابعة. ورغم كثرة التنبؤات بسهولة نجاحها، ثمة شك يسود الصحافة الألمانية في أن ولايتها الجديدة ستكون الأكثر صعوبة.

■ إعداد: مالك موصلي

تعترم ميركل أن تتراش حكومة البلاد حتى عام 2021 إذا فاز تحالفها المكون من حزب الاتحاد الوطني والاتحاد الديمقراطي المسيحي «CDU / CSU» في انتخابات أيلول، وقد أعلنت عن ذلك رسمياً في مقابلة مع «ARD».

وقالت المستشارة الاتحادية - قبل مغادرتها إلى العطلة الصيفية التي ستجري الانتخابات بعدها: «لقد قدمت ترشيحي وسأستمر بالعمل لمدة أربع سنوات، ولدي نية قوية للقيام بالضبط بما وعدت الناس به».

برلين منافس لواشنطن

مع بدء التغيرات في القارة الأوروبية، تراجعت شعبية ميركل بدرجات واضحة، لكنها عادت الآن إلى ما كانت عليه قبل الأزمة. وقد ذكرت ميركل مؤخراً مراراً وتكراراً أنها تريد «تصحيح» أخطائها، وأن أحداً لن يفعل ذلك أفضل منها. فضلاً عن حقيقة أن تجربة ميركل السياسية ستسمح للبلاد بالتغلب على التحديات الصعبة التي يمكن أن تواجهها، خاصة بعد أن ترأس دونالد ترامب الولايات المتحدة، التي كانت الحليف الرئيس وراعية ألمانيا.

الآن، ترى واشنطن أن ألمانيا واحدة من المنافسين الاقتصاديين والتجاربيين الرئيسيين الذين يفسدون السلطة الأمنية الأمريكية، ويتعاملون مع اليورو ويحاولون إخضاع الاتحاد الأوروبي، وفي هذه الحالة، قد تواجه الولايات المتحدة منافساً جيوسياسياً متساوياً في السلطة - ألمانيا العظمى - في المستقبل.

وعود الائتلاف الحاكم

وعد الحزب الديمقراطي المسيحي بخفض معدل البطالة إلى أقل من 3% في السنوات القادمة مقارنة مع 5,5% الحالية، مما سيساعد على خفض النفقات في الميزانية، من خلال دفع إعانات البطالة، وزيادة إيرادات الخزينة القادمة من ضرائب الدخل، وتحقيق الاستقرار في النظام حتى عام 2030. وزيادة الإنفاق على العلوم من 3 إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة بدل الطفل بمقدار 300 يورو في السنة، وإدخال مدفوعات خاصة للأسر التي لديها أطفال لشراء المساكن. وتخطط ألمانيا لبناء 1,5 مليون من الشقق والمنازل الجديدة حتى عام 2021. وهذا من شأنه - فيما لو صدقت الوعود - أن يساعد على تحقيق

إلى حقيقة أن الألمان يعتقدون بأنهم سيعيشون بحالة اقتصادية أفضل من غيرهم. ومع ذلك، فإن آفاق مزيج من الرخاء الألماني تبدو مشكوكاً فيها جداً بسبب إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، والتي تهدد ألمانيا بحرب تجارية «لأنها لا تستطيع المنافسة بشكل عادل مع الصناعة الألمانية»، إضافة إلى تفكك الاتحاد الأوروبي والحاجة إلى زيادة الدعم المالي لأعضاء المجتمع.

هنا، يجب أن نفهم أن الأميركيين لا يلعبون وفق القواعد، وأنهم يستخدمون كل شيء، بما في ذلك الطرق المحظورة. فقد كانوا يتجسسون ويسيطرون على السياسيين الألمان، على مدى عقود، وهم يعرفون كل أسرارهم، ولن يفشلوا في استخدام هذه المعرفة لتشويه سمعتهم، مشيرين إلى أن هذا هو عمل «قراصنة الحكومة الروسية»، من أجل تخريب العلاقات بين ألمانيا وروسيا في الوقت ذاته. وفي الحالات كلها، فإن ورقة الخلاص بالنسبة لألمانيا، أي كان المرشح الذي سيصل إلى منصب المستشار، تتمثل في انزياح السياسات في اتجاه تمثيل العلاقات مع القطب الصاعد، بعيداً عن الالتحاق الذليل بواشنطن المأزومة.

حلم الأسر في الحصول على منزل، في الوقت الذي ترفض فيه البنوك إعطاءهم الرهن العقاري، أو تطلب فائدة عالية جداً على القروض. وسيؤدي بناء منازل جديدة إلى استقرار أسعار العقارات، التي تتزايد بسرعة كبيرة. كما أن الحزب يعد بخفض الضرائب التي تنفق على اقتناء العقارات، من أجل تحفيز الألمان على شراء المنازل.

ونظراً لبرنامجهم المعروف، يطرح الحزب تخفيض ضريبة الدخل للجميع، بمن فيهم الأغنياء، الذين يتعين عليهم دفع 42% ووفقاً للإحصاءات، فإن 15% من أغنى المواطنين في ألمانيا يدفعون 80% من مجمل الإيرادات المالية بعد فرض ضريبة الدخل.

أدوات أمريكية قابلة للاستغلال

ومع ذلك، ليس كل شيء في «المملكة الألمانية» رائعاً كما قد يبدو. فقبل ثلاث سنوات من سقوطه، اعترف الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث في أيلول/ 1867: «خلال السنوات الـ 14 الماضية، العديد من أمالي قد تحققت، ولكن هناك نقاط داكنة في أفقنا». ولدى أنجيلا ميركل أيضاً «نقاط داكنة» في الأفق، وتستند تصنيفاتها وسمعتها

ترى واشنطن ان ألمانيا واحدة من المنافسين الاقتصاديين والتجاربيين الرئيسيين الذين يفسدون السلطة الأمنية الأمريكية ويتعاملون مع اليورو ويحاولون إخضاع الاتحاد الأوروبي

الإدمان الإمبريالي: حقن الهيروين



كانت السيطرة على تجارة المخدرات هدفاً رئيساً في عملية الغزو التي قادتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي «الناتو»، ذلك إثر قرار حكومة طالبان في عام 2000 بالحد من إنتاج الأفيون وكبح تجارة الهيروين، وهي المبادرة التي دعمتها الأمم المتحدة في ذلك الحين.

■ بقلم: مايكل
شوسودوفسكي

تعريب وإعداد: عروة درويش

ينبغي السؤال أولاً: لماذا تم غزو أفغانستان؟ ترتبط الحرب على أفغانستان وتجارة المخدرات معاً بشكل وثيق. حيث كانت الحرب الأفغانية أثناء السبعينيات من القرن الماضي تمول بشكل سري من تجارة مخدرات الهلال الذهبي «منطقة لزراعة الأفيون تقع على الحدود الأفغانية-الباكستانية-الإيرانية». وتشير الدلائل بشكل لا لبس فيه إلى أن تجارة الهيروين، الذي يصدر من أفغانستان وتبلغ قيمته مليارات الدولارات، قد تمت حمايتها من قبل التحالف الذي قاده الولايات المتحدة.

وفقاً لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، قدر إنتاج الأفيون الأفغاني في عام 2003 بـ 3,600 طن، بينما قدرت المساحة المزروعة بحوالي 80,000 هكتار، ووصل هذا الرقم إلى 120,000 هكتار في عام 2004، في ظل الحديث الذي دار في حينه عن إمكانية نمو زراعة المخدرات بحدود تصل إلى ما بين 50 إلى 100% مقارنة بإنتاج العام 2003.

«عملية الاحتواء»

في جوقة التطبيل، حملت وسائل الإعلام الأمريكية المسؤولية لـ«النظام الإسلامي المتشدد» دون الاعتراف حتى بأن حركة طالبان - بالتعاون مع الأمم المتحدة - قد فرضت حظراً ناجحاً على زراعة الخشخاش في عام 2000، حيث انخفض إنتاج الأفيون بأكثر من 90% في عام 2001. والواقع هو أن الزيادة في إنتاج الأفيون قد تزامنت مع العملية العسكرية بقيادة الولايات المتحدة وسقوط نظام طالبان. وبدأ المزارعون في الفترة بين تشرين الأول إلى كانون الأول لعام 2001 بإعادة زراعة الخشخاش على نطاق واسع.

وقد تم الاعتراف بنجاح برنامج أفغانستان للقضاء على المخدرات عام 2000 تحت حكم حركة طالبان في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول 2001 «التي جرت بعد أيام قليلة من بداية غارات القصف في عام 2001». ولم يتمكن أي بلد آخر من أعضاء «مكتب الجريمة والمخدرات» من تنفيذ برنامج مماثل، إذ أكدت الأمم المتحدة في تقرير لها عام 2001: أن إنتاج هذا العام «2001» هو حوالي 185 طناً، وهذا الرقم قد نزل من 3300 طن العام الماضي «2000»، ما يشكل انخفاضاً بنسبة تفوق 94%. وبالمقارنة

مع الحصاد القياسي منذ عامين والذي بلغ 4700 طن، فإن الانخفاض يجاوز 97%.

والواقع أن كلاً من واشنطن ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة يدعيان الآن أن هدف طالبان في عام 2000 لم يكن حقاً «استئصال المخدرات» بل مخطئاً خبيثاً لإحداث «انخفاض مصطنع في العرض» من شأنه أن يرفع الأسعار العالمية للهيروين نتيجة ارتفاع الطلب. ومن المفارقات أن هذا المنطق الملتوي، والذي يشكل الآن جزءاً من «إجماع الأمم المتحدة» الجديد، قد دحضه تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في باكستان. حيث أكد التقرير عدم وجود دليل على تخزين طالبان للمخدرات في ذلك الوقت.

أجندة واشنطن: إحياء تجارة المخدرات

في أعقاب القصف الأمريكي لأفغانستان، كلفت مجموعة الثمانية للدول الرائدة صناعات حكومة توني بلير بتنفيذ برنامج القضاء على المخدرات، والذي يسمح من الناحية النظرية، للمزارعين بالتخلي عن زراعة الخشخاش لصالح زراعات بديلة. كان البريطانيون يعملون في كابول عن قرب مع «وكالة مكافحة المخدرات الفدرالية» لأجل تنفيذ «عملية الاحتواء».

من الواضح بأن رعاية بريطانيا لبرنامج القضاء على المحاصيل كانت مجرد دخان تورية. فمنذ تشرين الأول 2001، ازدادت زراعة خشخاش الأفيون بشكل صارخ. فوجود قوات الاحتلال في أفغانستان لم يؤد إلى القضاء على زراعة الخشخاش، بل على العكس تماماً.

يشكل الهيروين تجارةً تقدر بمليارات الدولارات، مدعوماً من قوى ذات مراكز النفوذ والمصلحة، وهو ما يتطلب تدفقاً ثابتاً وأماناً للسلع. وإحدى أهداف الحرب «الخفية» كان تحديداً

وكذلك عبر شركات وهمية تابعة للـ CIA، وتحويلها إلى «أموال سرية» استخدمت من أجل تمويل مختلف الجماعات المسلحة أثناء الحرب السوفياتية-الأفغانية وما تلاها. وتؤكد الدراسة التي أجراها الباحث ألفريد ماكوي أنه في غضون عامين من إطلاق العملية السرية لوكالة المخابرات المركزية في أفغانستان عام 1979: «أصبحت الحدود الباكستانية-الأفغانية أكبر منتج للهيروين في العالم، حيث لبّت 60% من الطلب الأمريكي. وفي باكستان، انتقل عدد المدمنين على الهيروين من الصفر تقريباً في عام 1979 إلى 1.2 مليوناً بحلول عام 1985، وهو ارتفاع أكثر حدة منه في أية دولة أخرى».

تسيطر وكالة الاستخبارات المركزية مرةً أخرى على تجارة الهيروين هذه. وحين استولى المجهدون على أراضي أفغانستان، أمروا الفلاحين بزراعة الأفيون كـ«ضريبة ثورية»، وقد رفض المسؤولون الأمريكيون التحقيق في تهمة قيام حلفائهم الأفغان بالتعامل بالهيروين، ذلك أن سياسة الولايات المتحدة للمخدرات كانت خاضعة للحرب ضد النفوذ السوفياتي هناك. وفي عام 1995 اعترف مدير CIA السابق، تشارلز كوغان، بأن الوكالة

استعادت تجارة المخدرات التي ترعاها وكالة المخابرات المركزية CIA إلى مستوياتها التاريخية، والسيطرة المباشرة على طرق المخدرات.

تاريخ تجارة مخدرات الهلال الذهبي

يستحق الأمر مناً أن نذكر تاريخ تجارة مخدرات الهلال الذهبي، الذي يرتبط بشكل وثيق مع عمليات وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية السرية في المنطقة منذ اندلاع الحرب السوفياتية-الأفغانية وما نتج عنها. كان إنتاج الأفيون في أفغانستان وباكستان قبل الحرب السوفيتية-الأفغانية (1979-1989) موجهاً إلى الأسواق الإقليمية الصغيرة، ولم يكن ثمة إنتاج محلي للهيروين. لقد كان اقتصاد المخدرات الأفغاني مشروعاً مصمماً بعناية من قبل CIA، ومدعوماً من سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وكما كشفت فضائح إيران-كونترا و«بنك التجارة والائتمان الدولي»، فقد تم تمويل عمليات سرية لوكالة المخابرات المركزية لدعم «المجاهدين» الأفغان من خلال غسيل أموال المخدرات. حيث تم تدوير الأموال القذرة عبر عدد من المؤسسات المصرفية «في شرق المتوسط»

تشكّل التجارة
الأفغانية في
المواد الأفيونية
جزءاً كبيراً من
حجم مبيعات
المخدرات على
الصعيد العالمي
والذي تقدّره
الأمم المتحدة
بمبلغ يتراوح بين
004 و005 مليار
دولار

عميل واشنطن (رمز وطني)

وقد تمت إعادة أسواق الأفيون بشكل مباشر عقب اجتياح تشرين الأول 1002. فقد ارتفعت أسعار الأفيون بشكل حاد، وبحلول أوائل عام 2002 كان سعر الأفيون «بالدولار لكل كيلوغرام» أعلى بنحو 01 مرات مما كان عليه في عام 0002. ففي عام 1002، بلغ إنتاج الأفيون تحت حكم طالبان 581 طناً، ليصل إلى 0043 طن في عام 2002 في ظل نظام الرئيس حامد كرزاي

ألعوبة الولايات المتحدة. وأثناء تسليطها الضوء على «النضال الوطني» لكرزاي ضد طالبان، تناسبت وسائل الإعلام ذكر أن كرزاي قد تعاون مع طالبان. كما كان أيضاً على قائمة متلقي أموال شركة نفط أمريكية عملاقة هي «أونوكال». في الواقع، عمل حامد كرزاي منذ منتصف التسعينيات كمستشار وضابط لصالح أونوكال في المفاوضات مع طالبان.

في وريد الاقتصاد العالمي



شكل هيروين بسعر جملة قيمته 100 ألف دولار للكغ الواحد «بنسبة نقاء 70%»، فإن عائدات الجملة العالمية «المتوافقة مع إنتاج 3600 طن أفيون أفغاني» ستبلغ 51,4 مليار دولار. ويشكل هذا الأخير تقديراً متحفظاً يستند إلى الأرقام المختلفة لأسعار الجملة في القسم السابق.

إن جزءاً كبيراً من عائدات تجارة المخدرات يتراكم لدى عصابات الأعمال والإجرام في البلدان الغربية، المنخرطة في أسواق تجارة المخدرات بالجملة وبالتجزئة، وتتم حماية مختلف العصابات الإجرامية الضالعة في تجارة التجزئة بشكل حمي من قبل «الشركات» التي تشكل عصابات الإجرام.

1 للمزارعين.. و79 للتجار

إن ما نسبته 90% من الهيروين المستهلك في المملكة المتحدة من أفغانستان. وباستخدام أرقام مصادر الشرطة البريطانية لأسعار التجزئة البالغة 110 دولار للغرام «مع مستوى نقاء مفترض عند 50%»، فإن إجمالي قيمة تجارة المخدرات الأفغانية في عام 2003 «3600 طن من الأفيون» يقدر بـ 79,2 مليار دولار. وينبغي اعتبار هذا الأخير محاكاة وليس تقديراً.

وبموجب هذا الافتراض «المحاكاة»، فإن إيرادات مليار دولار كلية للمزارعين في أفغانستان «2003» ستولد عائدات عالمية من المخدرات - تتراكم في مراحل وفي أسواق مختلفة - بقيمة 79,2 مليار دولار. وتحقق هذه العائدات العالمية لعصابات أصحاب الأعمال ووكالات الاستخبارات والجريمة المنظمة، والمؤسسات المالية وتجار الجملة وتجار التجزئة إلخ... وذلك سواء أكانوا منخرطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تجارة المخدرات.

وتودع عائدات هذه التجارة المربحة بدورها في المصارف الغربية، والتي تشكل آلية رئيسية في غسل الأموال القذرة. وتعود نسبة ضئيلة جداً إلى المزارعين والتجار في البلد المنتج، نضع في اعتبارنا أن صافي الدخل الذي يحصل عليه المزارعون الأفغان ليس سوى جزء صغير من المبلغ الكلي المقدر بمليار دولار، ولا يشمل هذا المبلغ مدفوعات المدخلات الزراعية، والفوائد على القروض المقدمة إلى المقرضين، والحماية السياسية، وما إلى ذلك.

التسلسل الهرمي للأسعار

نحن نتعامل مع التسلسل الهرمي للأسعار، بدءاً من سعر المزرعة في بلد الإنتاج، وصعوداً إلى سعر التجزئة النهائي في الشارع، يبلغ الأخير في أغلب الأحيان 80 إلى 100 ضعف السعر المدفوع للمزارع.

بعبارة أخرى: يمر المنتج الأفيوني عبر عدة أسواق بدءاً من البلد المنتج ومروراً ببلد «بلدان» الشحن العابر، ووصولاً إلى البلدان المستهلكة. وفي الأخيرة هناك فارق كبير بين أسعار الدخول إلى البلاد التي تصل بناء على طلب كارتيلات المخدرات، وبين أسعار تجزئة الشارع المحمية من الجريمة الغربية المنظمة.

العوائد العالمية للمخدرات الأفغانية

ستسمح الـ 3600 طن من الأفيون المنتج في أفغانستان عام 2003 بإنتاج حوالي 360 ألف كغ من الهيروين النقي، ويقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريباً إجمالي الإيرادات المتحققة للمزارعين الأفغان بمبلغ مليار دولار، بينما يحقق التجار المحليون قرابة 1,3 مليار. وعند بيعها في الأسواق الغربية على

المخدرات تشكل مصدراً رئيساً لتكوين الثروة، ليس فقط للجريمة المنظمة وحسب، بل أيضاً لأجهزة الاستخبارات الأمريكية، التي تشكل على نحو متزايد لاعباً فاعلاً قوياً في المجالات المالية والمصرفية.

بعبارة أخرى: تتنافس كل من الوكالات الاستخباراتية ومراكز الأعمال البارزة المتحالفة مع الجريمة المنظمة على السيطرة على طرق الهيروين. تصب عائدات المخدرات البالغة مليارات الدولارات في النظام المصرفي الغربي. تقوم أكثر المصارف الكبرى مع الشركات التابعة لها في الملاذات المصرفية بغسيل كمية كبيرة من أموال المخدرات.

أين يذهب المال؟

وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن الأفيون في أفغانستان قد ولد في عام 2003 «دخلاً بقيمة مليار دولار للمزارعين، و1,3 مليار دولار للتجار، وهو ما يعادل أكثر من نصف دخل البلاد القومي».

وتماشياً مع تقديرات المكتب أيضاً، بلغ متوسط سعر الأفيون الخام 350 دولار للكيلوغرام الواحد «2002». علماً أن إنتاج عام 2002 قد بلغ 3400 طن. غير أن تقديرات المكتب، والتي تستند إلى أسعار المزارع المحلية وأسعار الجملة، تشكل نسبة ضئيلة جداً من إجمالي مبيعات تجارة المخدرات الأفغانية التي تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات. ويقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن «إجمالي التحويلات السنوية للتجارة الدولية» في المواد الأفيونية الأفغانية بمبلغ 30 مليار دولار، بيد أن دراسة أسعار الجملة والتجزئة للهيروين في البلدان الغربية تشير إلى أن مجموع الإيرادات المتحققة، بما فيها الإيرادات على مستوى التجزئة، أعلى بكثير من ذلك.

ضحت بحرب المخدرات بالفعل على مذبح الحرب الباردة: «كانت مهمتنا الرئيسية أن نلحق أكبر قدر ممكن من الضرر بالسوفييت. لم نكن نملك الموارد أو الوقت لتكريسه في تحقيق في تجارة المخدرات. لا أظن بأننا بحاجة إلى الاعتذار عن هذا، فكل حالة تداعياتها. كان هناك تداعيات من حيث المخدرات، هذا صحيح. ولكن الهدف الرئيس قد أنجز. لقد غادر السوفييت أفغانستان».

المخدرات: تالياً لتجارة النفط والأسلحة

كانت عائدات وكالة الاستخبارات المركزية من تجارة المخدرات الأفغانية كبيرة. وتشكل التجارة الأفغانية في المواد الأفيونية جزءاً كبيراً من حجم مبيعات المخدرات على الصعيد العالمي، والذي تقدره الأمم المتحدة بمبلغ يتراوح بين 400 و500 مليار دولار. ففي الوقت الذي صدرت فيه أرقام الأمم المتحدة لعام 1994، فإن تجارة المخدرات العالمية كانت بنفس حجم تجارة النفط العالمية. ويقدر صندوق النقد الدولي أن غسيل الأموال العالمي يتراوح بين 590 مليار و1,5 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يمثل 2 إلى 5% من إجمالي الناتج العالمي. وترتبط حصة كبيرة من عمليات غسيل الأموال على الصعيد العالمي، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بتجارة المخدرات. واستناداً إلى الأرقام الأخيرة «2003»، يشكل الاتجار بالمخدرات «ثالث أكبر سلعة عالمية مقاسة بالنقود بعد النفط وتجارة الأسلحة».

هناك مصالح تجارية ومالية قوية وراء المخدرات. ومن هذا المنطلق، فإن السيطرة الجيوسياسية والعسكرية على طرق المخدرات هي أمر استراتيجي كالسيطرة على مصادر النفط وأتابيه.

رغم ذلك، فإن ما يميز المخدرات عن التجارة السلعية القانونية هو كون

بمجرد ان يتم
غسيل الاموال
يمكن إعادة
تدويرها إلى
استثمارات
نظيفة ليس
فقط في
العقارات
والفنادق
وغيرها ولكن
ايضاً في مجالات
اخرى مثل
اقتصاد الخدمات
والتصنيع

المخدرات تنعش المازومين اقتصادياً

بمجرد أن يتم غسيل الأموال، يمكن إعادة تدويرها إلى استثمارات نظيفة ليس فقط في العقارات والفنادق وغيرها، ولكن أيضاً في مجالات أخرى مثل: اقتصاد الخدمات والتصنيع. كما يتم تحويل الأموال القذرة والمخفية إلى مختلف الأدوات المالية، بما في ذلك التجارة في المشتقات والسلع الأساسية، والأسهم والسندات الحكومية.

ليست مهمة الهيروين «ملء خزائن طالبان»، كما تدعي الحكومة الأمريكية والمجتمع الدولي: بل العكس تماماً. إن عائدات هذه التجارة غير المشروعة هي مصدر تكوين الثروة، التي تجنيها إلى حد كبير المصالح التجارية/الجنائية القوية داخل البلدان الغربية. ويتم حماية هذه المصالح من قبل سياسات الولايات المتحدة الخارجية، أما مراكز صنع القرار في: وزارة الخارجية الأمريكية، ووكالة الاستخبارات المركزية، والبنطاغون، فلهم دور أساسي في دعم هذه التجارة المربحة بمليارات الدولارات.

«توصلنا إلى توافقات هامة خلال الجولة السابعة»



في مقابلة أجرتها إذاعة ميلودي FM في دمشق، بعد انتهاء جولة جنيف السابعة وفي برنامج إيد بإيد يوم الثلاثاء 18-تموز-2017 حول أهم نتائج جولة المباحثات تحدث كل من العضو المفاوض في وفد منصة موسكو، الأستاذ سامي بيتنجانة، وعضو الوفد الاستشاري، د.عروب المصري، في حوار مع معد ومقدم البرنامج هاني هاشم.

● حول الجولة الأخيرة من جولة جنيف السابعة، على عكس التوقعات والتحليلات كان هناك كلام عن أنها ربما تكون نقطتيه وقت على اعتبار أن هنالك خلافات، ما زالت قائمة على المستوى الإقليمي والدولي. حققت جنيف بعض خطوات النجاح، هذا كلام السيد دي ميستورا بمؤتمره الصحفي الأخير، انتم كوفد منصة موسكو كيف لمستم الأجواء؟

أجاب المصري: «بعض وسائل الإعلام تلعب دوراً سلبياً بأنها تعطي صورة غير حقيقية عن جولة جنيف، ودي ميستورا وضع في اللحظة الأخيرة بأنها كانت جولة إيجابية، بعد الجولة التقنية التي بحث فيها موضوع الدستور بلوزان، الشعور بإيجابية العمل كان واضحاً بالنسبة للوفود جميعاً، وخاصة أنه توجد نتائج حقيقية. الجولة فيها إنجاز غير متوقع حيث عقدت جلسات مشتركة بين منصات المعارضة على مدى أربعة أيام متتالية وتوصلنا فيها إلى اتفاق هام، سنستمر في المفاوضات المباشرة بين المنصات بوجود تنسيق عن طريق الأمم المتحدة أو بعدهم».

المفاوضات لها علاقة فقط بتوحيد صف المعارضة؟ أم لها علاقة بالسلال؟

قالت المصري: «المفاوضات لها شقان: الهدف الأساسي أن نصل إلى وفد معارضة واحد قبل الجولة اللاحقة من جنيف التي ستكون فيها غالباً مفاوضات مباشرة مع الوفد الحكومي، إذا وصلنا إلى وفد واحد، والتفاصيل كانت حول السلال، فسللة الدستور وصلنا إلى توافق فيها، وسللة الانتخابات تم بحث جزء هام منها، وسيتم بحث الجزء اللاحق بين الجولتين، وسللة الحكومة بحث جزء صغير منها، وسللة الإرهاب ليست بحاجة إلى بحث طويل، فالتقاشات هي عبارة عن تقنية سياسية في أن واحد».

● فيما يتعلق بموضوع الوفود التقنية التي كانت موجودة قبل الجولة السابعة من جنيف، ماذا كانت مهمتها، والأهداف التي تعمل عليها وما الذي ساهمت به في إنجاز الجولة جنيف الأخيرة؟

أجاب بيتنجانة: «استمرت الاجتماعات في لوزان لفترة طويلة، كان العمل فيها مستمراً. الأجواء بالبداية كان فيها خلاف في وجهة النظر 100 تقريباً، بالنهاية بعد 90 ساعة لقاءات تم الاتفاق على بين 70 - 80% من الأمور».

● كيف كان شكل اللقاءات؟ بين المنصات فيما بينها، أم كل على حدة مع الأمم المتحدة؟

بيتنجانة: «بدأت مع الأمم المتحدة، مع

الخبراء بمجال الدستور خاصة، في بعض الأوقات كانت تطلب المنصات فترات للنقاش بين بعضها للتوصل إلى اتفاقات معينة أي: خليط بين الطريقتين. النتيجة باللقاءات التقنية وصلنا إلى اتفاق كامل على سللة الدستور. اتفقنا على المبادئ الـ 12 قبل بدء جولة جنيف الأخيرة، بورقة السيد دي ميستورا وتم الاتفاق على الأوراق وأقرتها بعض المنصات سياسياً.

● تكلمت عن اجتماعات بين المنصات تمهيداً لوفد واحد غير موحد؟

المصري: «دعنا نوضح الفرق بين الوفد الواحد والوفد الموحد. الوفد الموحد لديه رؤى سياسية واحدة. كل منصة لديها رؤاها السياسية المختلفة، وبالتالي موضوع الخلاف السياسي بين المنصات ليس مهماً حالياً. المهم بالوفد الواحد هو التوافق على القرار 2254 وكيف سينفذ؟ وهذه هي مهمة المفاوضات. ليست مهمتها توحيد الرؤى السياسية، فهذا ليس وقت للخلافات بالمعنى السياسي، إنه وقت التوافق على قرار 2254 لكي تنتقل من حالة الحرب إلى حالة السلم من خلاله».

● توجد نقطة خلافية بالنسبة للقرار الدولي 2254 تتعلق بموضوع أن كل منصة تفسره، بما يتوفق مع إيديولوجيتها..

المصري: «يوجد جزء من هذه السلال هو تقني. وعندما يوجد خلاف سياسي وتقدم مقترحات سنصل إلى مقترح رابع، وهو محصلة المقترحات الثلاثة. لأنه ليس وقتاً للخلاف، وعلينا أن نصل إلى مقترح قابل للتنفيذ».

● هنالك خلافات تحدث عنها السيد دي ميستورا حول مناقشة السلال بالتساوي والتوازي.

المصري: «منذ الجولة الرابعة كان لدينا عمل على السلال الأربع لتناقش بالتوازي والتساوي كحل كيلا يتأخر الحوار على

بيتنجانة: «كان هناك انفتاح واجتماعات متعددة، كان هناك روح مسؤولية وجدية. اللقاء الفيزيائي الإنساني له أثر كبير في كسر الجليد. كسرت أوهام كثيرة، لعب الإعلام فيها دوراً في توسيع الشرح بين المنصات. المطلوب أن نتوحد على القرار الدولي 2254 وعلى كيفية تطبيقه. يوجد الكثير من المتشدين أينما كان. وكذلك يوجد أشخاص وطنيون يحاولون أن يجدوا توافقات».

● لم تعزو هذه الأرباحية والتوافقات التي لم تكن موجودة سابقاً؟

بيتنجانة: «التغيرات واضحة بسبب التغير في الجو الإقليمي والدولي والوضع على الأرض وأستانا، والتوافق الروسي الأمريكي. وهناك وقف غطلاق النار في الجنوب. وهو لهذه اللحظة جذي جداً، والأزمة الخليجية بالطبع، والتغير بالتوجه الأوروبي، وزوال داعش أيضاً. فكل هذه العوامل أعطت ضغوطات على الجميع كي يصلوا إلى توافق».

● بات معروفاً تدخل دول الخليج بمنصة الرياض، كيف أثرت أزمة الخليج؟ وكيف لمستم ذلك في الجولة الأخيرة؟

المصري: «الأزمة الخليجية تعكس أزمة في المركز الرأسمالي الأساسي ويظهر انعكاس الأزمة على أطراف هذا المركز وجزء منه الخليج. ظهر بما يسمى أزمة قطر وهذا دليل على التصعد الذي ترك تأثيراً إيجابياً، لأنهم يصبحون أقل تشدداً، وهذا ما لمسناه، فلدبيهم رغبة أكبر بأن يتعاونوا معنا لأن المتشدين أصبحوا أقل تشدداً، وحتى التمويل لديهم أقل، وبالتالي صوت الناس الأكثر موضوعية ووطنية أصبح قادراً على أن يظهر، لأن الظروف الموضوعية أصبحت أفضل».

هل كان هناك إجماع على موضوع القرار الأممي 2254؟

بيتنجانة: «القرار 2254 هو خريطة طريق واضحة للحل السياسي، لمكافحة الإرهاب، لوقف النزيف السوري، للانتخابات والدستور وخلافه».

حساب السوريين. فعلياً سللة الإرهاب ليس هناك خلاف عليها، سللة الدستور توصلنا إلى توافق عليها، سللة الانتخابات بحثت جزئياً، بقي لدينا سللة الحكم».

● لماذا لا يكون هنالك اجتماعات تمهد للجولة القادمة دون الحاجة إلى استهلاك أيام جولات جنيف.

بيتنجانة: «الشيء المهم الذي أنجزناه في الجولة هو أننا توصلنا إلى ذلك وأصبح لدينا اتفاق، بغض النظر عن المكان، ربما يكون جنيف أو لوزان أو غيره.. لكننا توصلنا مع منصات المعارضة كلها بالاتفاق».

● هل تم تحديد تاريخ أو مكان لهذا الاجتماع؟ بيتنجانة: «من الصعب تحديده بدقة لأن الأمم المتحدة كسياسة بحاجة إلى ترتيبات لوجستية. ويمكن الاستعانة بخبراء الأمم المتحدة».

● رأينا فشلاً في أستانا ونجاحاً في جنيف. ما السبب؟

المصري: «نعلم أن التوازنات الدولية تتغير، وتضيف مغطى جديداً، تم في محادثات أستانا توافق لكنه لم يوقع. وبعده جاء اجتماع ترامب بوتين الذي أعلن اتفاق المنطقة الجنوبية كمنطقة خفض توتر جديدة».

بيتنجانة: «أستانا تحققت إنجازات، قد يختلف حجمها من جولة إلى أخرى. جنيف وأستانا أصبحا صونين، أي: نجاح أحدهما يدفع الآخر. أصبحت بعض الفصائل المسلحة اليوم أمام واقع بسبب أستانا، إما مع وقف إطلاق النار أو ضده، فهي ستحاسب بشكل من الأشكال كما في دعمها لجبهة النصرة.. والمناطق ضد التصعيد.. هذا الأمر جيد لكن كي تحقق أستانا ثمارها وليستمر هذا الوقف للأعمال القتالية، يجب أن تبدأ العملية السياسية».

● بالنسبة لموضوع المنصات وما حدث، ما هي نظرتكم الشخصية لأرباحية التعامل؟

ميسلون في التراث



العظمة، مثل قصيدة «ميسلون» التي كتبها الشاعر اللبناني قبلان مركزل في ثلاثينات القرن الماضي: هنا ميسلون فعوجوا نحوي/ جميعاً ثرى ميسلون. هنا استبسل العرب ضد الغزاة/ هنا استشهد الباسلون. فكان لجيش الغزاة انتصار/ ونير علينا جديد. وكان على الشعب إما الخنوع/ وإما النضال العنيد. نهضنا بأعلام من سكنوك/ غداة دعتنا البلاد.

نهضنا شباباً هواه علاها/ ورائده الاتحاد. في عام 1953 سجلت السيدة فيروز نشيد «ميسلون»، كلمات الأخوين فليفل، وألحان الأخوين الرحباني، من كلمات النشيد: وعند الحدود وفي ميسلون. لنا ذكريات. بطولات جيش تحدى المنون. ليبي الحياة، الحياة. وأحيا على الأرض عبر القرون. شعار المشاة. رفاقي إن ما دعانا النفير. تكونوا الجواب. وإن ما دعى الصوت كي ما نغير. فشبوا الحراب، الحراب.

■ آلان داود

كمحطة تاريخية بهذه الأهمية، ما تزال الأعمال الأدبية والسينمائية قاصرة عن ملائمة درجة أهميتها، وحتى الأعمال التاريخية لم تعطيها قيمتها الحقيقية، ما سبب ذلك يا ترى؟ يقول القائمون على أعمال السينما: إن يوسف العظمة ومعركة ميسلون ليس لهما أية قيمة تسويقية! بينما تسعى بعض الشركات الكبرى إلى جعله سلعة تسويقية أثناء الترويج لخدماتها، أما المؤرخون القادمون من المؤسسات الرسمية فيتصفون بالسقف المعرفي الضحل كضالة مستوى أعمالهم. في المقابل ظهرت بعض الأعمال الأدبية والموسيقية القليلة التي تتناول معركة ميسلون وقائدها يوسف

وكانت جريدة «قاسيون» توثق هذا العمل.

من سيرفع لواء الدفاع عن يوسف العظمة، وميسلون في الأدب والسينما والموسيقى؟ هم من رفعوا لواء الدفاع عنه في السياسة، هم أصحاب مشروع ثقافي وطني سوري باتت البلاد بحاجة إليه اليوم.

وهبوا لنسقي التراب الأثير دماء الشباب.

في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، استطاعت قوى وطنية منع هدم منزل يوسف العظمة في حي المهاجرين، مطالبين بتحويل المنزل الذي ولد فيه في حي الشاغور إلى متحف وطني،

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



انفجرت الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي في 17 تموز 1925 بقيادة سلطان باشا الأطرش، وشملت مناطق واسعة في سورية استمرت حتى عام 1927، عبرت الثورة عن إرادة الشعب السوري بتحرير بلاده من الاستعمار الفرنسي، وكانت استمراراً لما بدأه وزير الحربية يوسف العظمة في معركة ميسلون، عام 1920. يبدو سلطان باشا الأطرش جالساً في منتصف الصف الأول، في صورة نادرة لزعماء الثورة السورية الكبرى، عام 1925. عن موقع Word press



إحياء ذكرى الثورة السورية الكبرى في السويداء

إحياءً للذكرى الـ 93 للثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي، التي قادها سلطان باشا الأطرش في 17 تموز 1925 أقيم معرض اللجاة الخامس للثقافة والفنون والتراث 17 تموز 2017 في قرية لاهئة بمحافظة السويداء، التي شارك أحد أبنائها في معركة ميسلون، وهو الشاعر محمد عز الدين الحلبي، الذي قاد أيضاً عشرات المعارك في المنطقة الشمالية للجبل، وغوطة دمشق عامي 1925-1926. تضمن المهرجان فعاليات متنوعة من الشعر الشعبي، وفقرات موسيقية وفنية وتراثية، وعروضاً راقصة ورياضية.



نافذة لبيع الكتب في مجمع دمر الثقافي

أطلقت الهيئة العامة السورية للكتاب نافذة لبيع الكتب عند الساعة السابعة من مساء الثلاثاء 18 تموز 2017 في مجمع دمر الثقافي، لتوفير إصدارات الهيئة للقراء في دمر. ستحتوي النافذة على إصدارات الهيئة من عام 2014 لغاية تاريخه في مختلف صنوف المعرفة، من الروايات والأدب المترجم، والسياسة والفكر والفن، وأدب الأطفال، إضافة إلى الكتاب الإلكتروني الذي صدرت منه أربعة كتب منذ إنطلاقه، ودوريات ومجلات وزارة الثقافة مشيرة إلى أن الحسم على أسعار الكتب في النافذة يصل إلى 50 بالمئة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقدة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/07/21» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

22 تموز 1987

ناجي العلي

تحية في الذكرى الثلاثين لاغتياله

